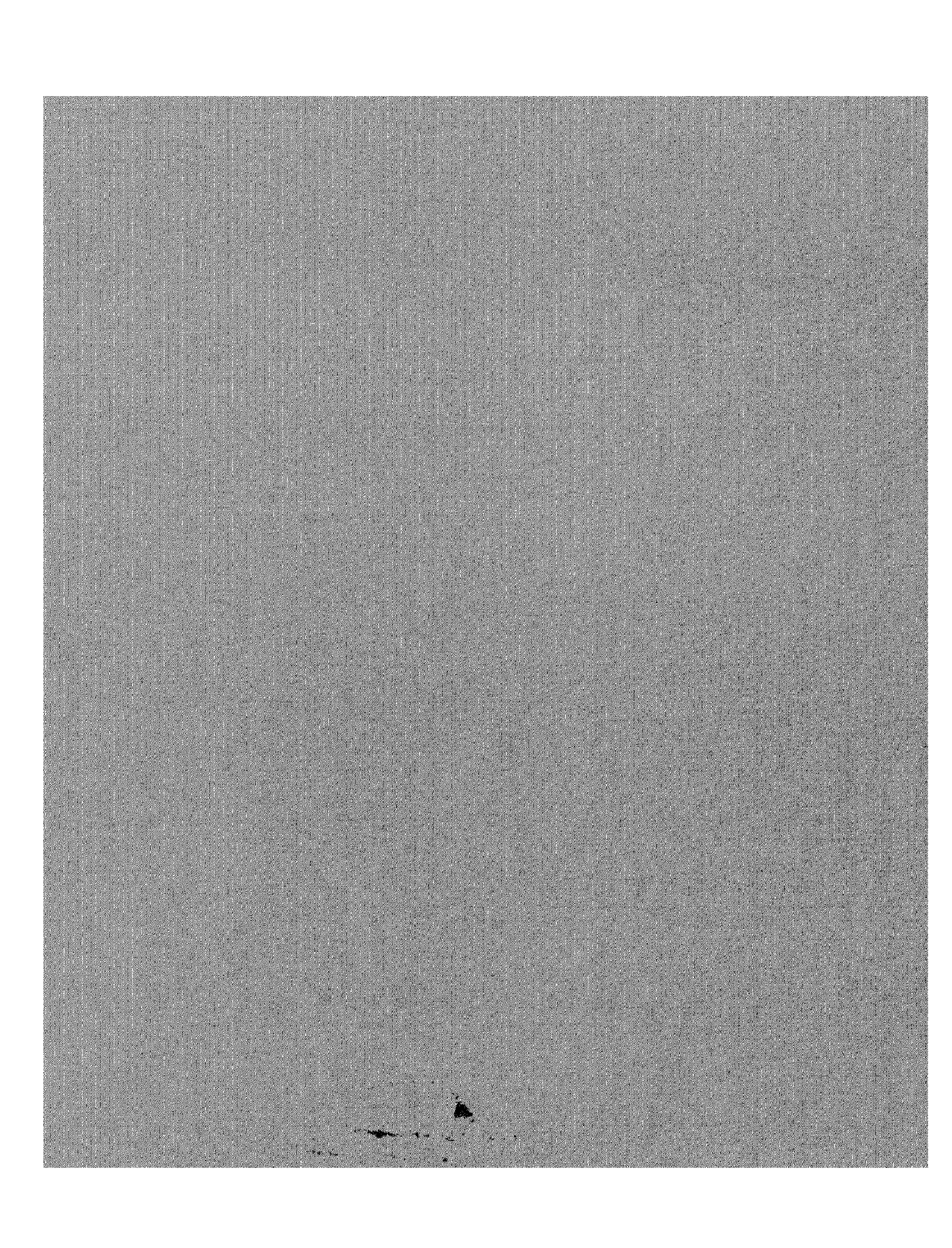


الاتحاد المصرى للغرف السياحية
التقرير السنوى لصناعة السياحة فى مصر
١٩٩٨ - ١٩٩٩

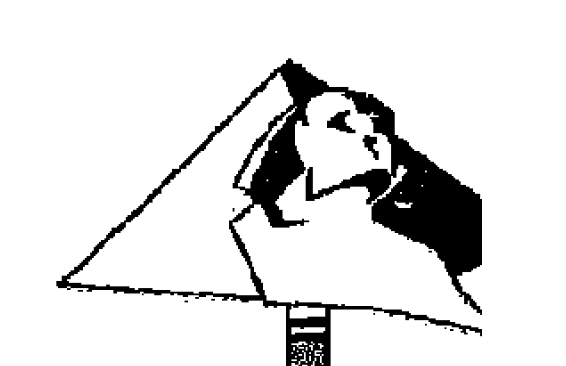


# التقرير السنوى

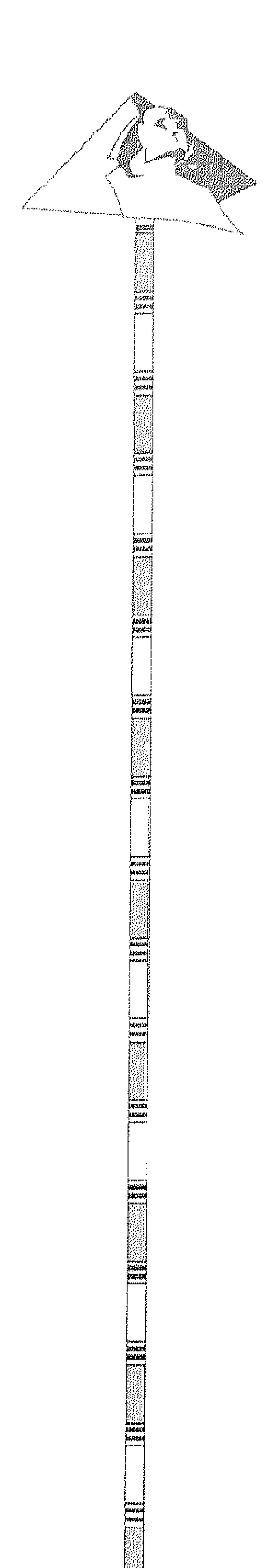
## للإتحاد المصرى للغرف السياحية

## عن عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩

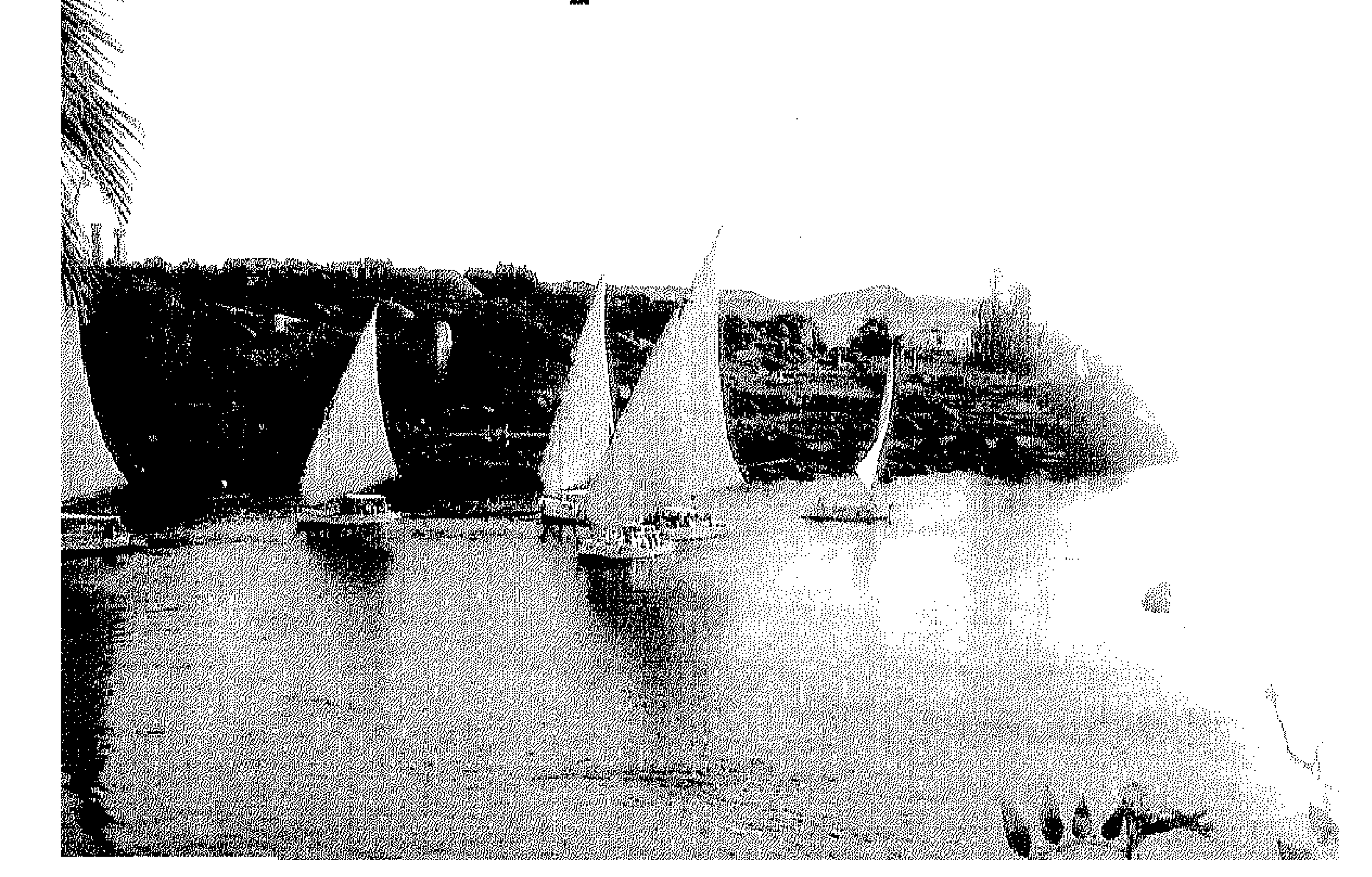


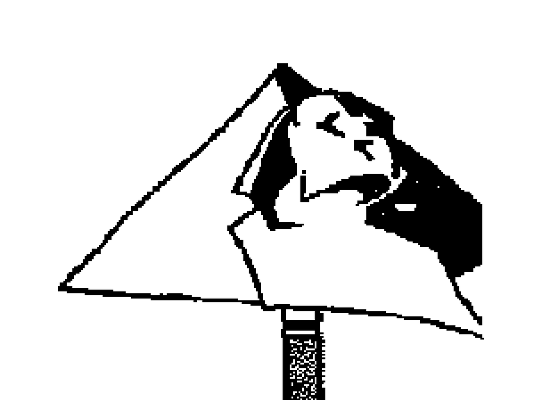


# مكونات التقرير



# خطاب
# رئيس الإتحاد





# السادة الزملاء

لقد إتجه الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى تطوير التقرير السنوى لهذا العام مستهدفاً تدعيم العلاقة بين الإتحاد المصرى للغرف السياحية والعاملين فى القطاع السياحى المصرى ورجال الأعمال وأصحاب المشروعات السياحية من ناحية، ووزارة السياحة بأجهزتها المختلفة ومجلسى الشعب والشورى والمجالس القومية المتخصصة وأجهزة الحكم المحلى والمجالس المحلية وجميع الهيئات الدولية والمحلية من ناحية أخرى من خلال عرض الموضوعات الهامة الحيوية التى تلعب دوراً مؤثراً فى نمو وتطور القطاع السياحى، كما يتضمن التقرير الإنجازات التى تحققت للقطاع السياحى خلال العام مع الإشارة إلى المشاكل التى واجهت القطاع وأساليب التصدى لها. ويقدم التقرير أيضاً إنجازات الإتحاد خلال العام والتقرير بهذا الشكل يحقق غرضين:

**الأول :** دعم تنمية وتطوير القطاع السياحى

**الثانى:** توفير قاعدة من المعلومات لجميع الأجهزة المعنية سواء كانت عاملة فى القطاع السياحى أو فى القطاعات الأخرى فى سبيل تمكينهم من إتخاذ القرار السليم.

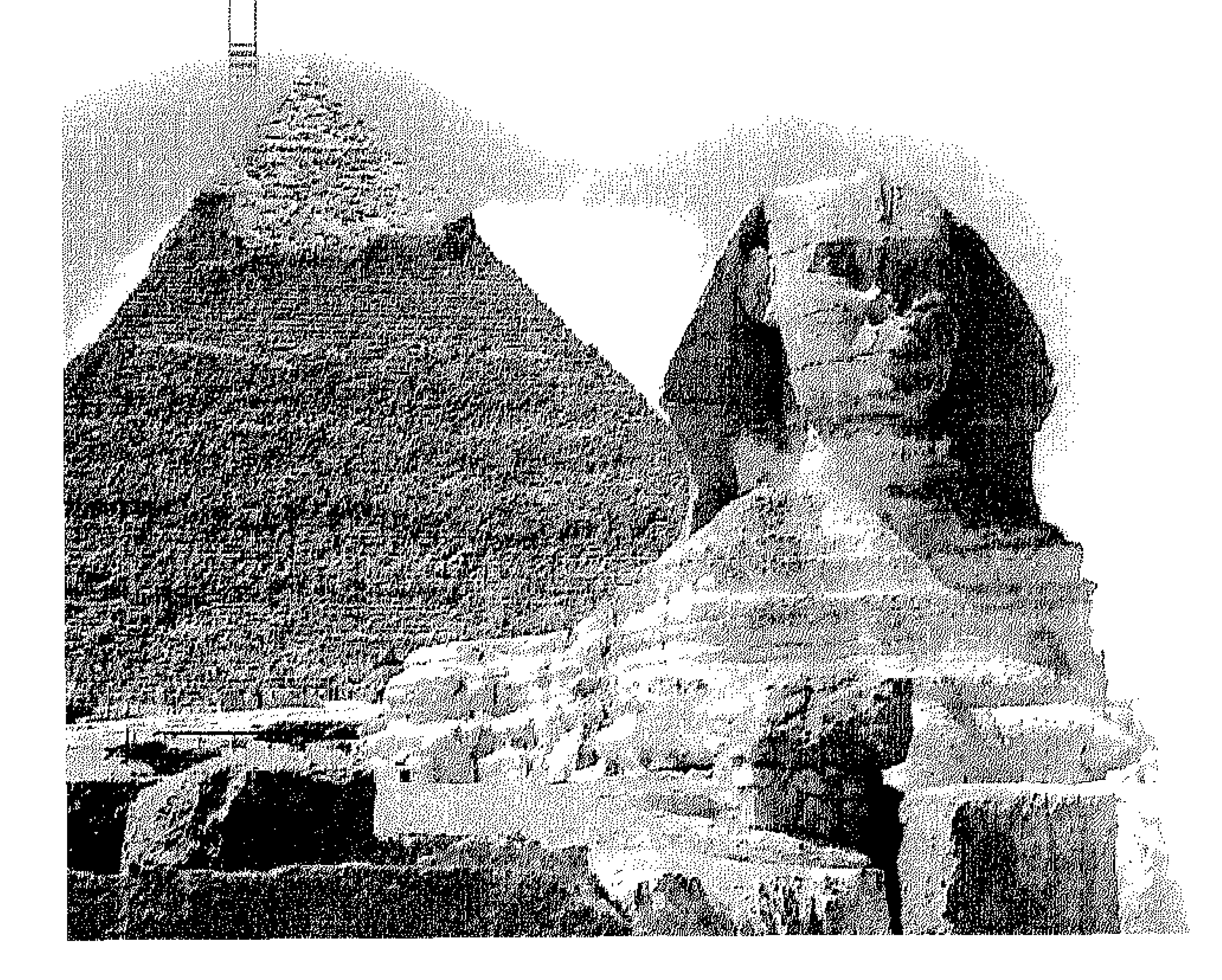
مع أطيب التمنيات،

**أحمد المغربى**

رئيس الأتحاد المصرى للغرف السياحية



# ١- دور الإتحاد المصرى للغرف السياحية





# دور الإتحاد المصرى للغرف السياحية

أن الغرض الأساسى الذى من أجله أنشئ الإتحاد المصرى للغرف السياحية هو دعم القطاع السياحى فى مصر ودفعه إلى الأمام فى سبيل تعميق دوره فى مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالى مساهمته فى معدلات النمو الإقتصادى فى ظل السياسة العامة للبلاد.

وفى هذا الصدد يقع على عاتق الإتحاد مراعاة المصالح المشتركة للنشاط السياحى فى مصر من خلال تنسيق أعمال الغرف السياحية والشعب والفروع فى المناطق السياحية المختلفة والإشراف على حسن سير هذه الهيئات ومعاونة الحكومة فى وضع الخطة السياحية للبلاد وتنفيذها وإبداء الرأى فى التشريعات والنظم المتصلة بالسياحة، وذلك من خلال العمل فى أربع محاور رئيسية البيئة والتنشيط والجودة والتنمية.

ويمكن تلخيص دور الإتحاد فى الآتى:

**أولاً:** السعى إلى أن تتبوأ صناعة السياحة فى مصر مكانها الطبيعى كأهم صناعة تصديرية من خلال:

- تحقيق التواصل مع مختلف الأجهزة المسئولة بالدولة.
- النظر فى إعادة صياغة التشريعات المنظمة للعمل السياحى فى مصر بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية.
- تأصيل البعدين الإجتماعى والإقتصادى للسياحة لدى المسئولين بالدولة وفئات المجتمع المختلفة.

**ثانياً:** الإرتقاء بجودة المنتج السياحى المصرى من خلال:

- نشر الوعى السياحى من خلال وسائل الإعلام والمناهج الدراسية والبرامج النوعية.
- رفع مستوى الخدمات من خلال التدريب المتواصل والرقابة الذاتية على الخدمات.

**ثالثاً:** تحقيق التنمية السياحية المستدامة(المتواصلة) من خلال:

- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
- الإستفادة بالخبرات العالمية المتاحة.
- إحترام البيئة والموارد الطبيعية.

**رابعاً:** تعظيم الحركة السيحية إلى مصر من خلال:

- تكثيف جهود التنشيط والتسويق السياحى (الإشتراك فى المعارض والندوات والمهرجانات السياحية الدولية/تنفيذ حملات تسويقية إعلانية).
- ترويج أنماط سياحية جديدة.
- تنويع وفتح أسواق سياحية جديدة.

**خامساً:** الإهتمام بالبيئة كأحد العناصر الملحة فى منظومة التنمية السياحية الشاملة من خلال:

- □ تضمين البعد البيئى فى مشروعات التنمية السياحية.
- □ تطوير دور القطاع الخاص السياحى للمشاركة فى مسئولية إدارة وحماية الموارد البيئية.
- □ تفعيل مشاركة القطاع السياحى الخاص فى برامج التوعية البيئية الموجهة إلى كل من السائح والمواطن.

ويتم تحقيق تلك الأهداف الأستراتيجية من خلال وضع خطة زمنية تفصيلية لتنفيذ الأهداف الفرعية المشار إليها والتى تتضمن:

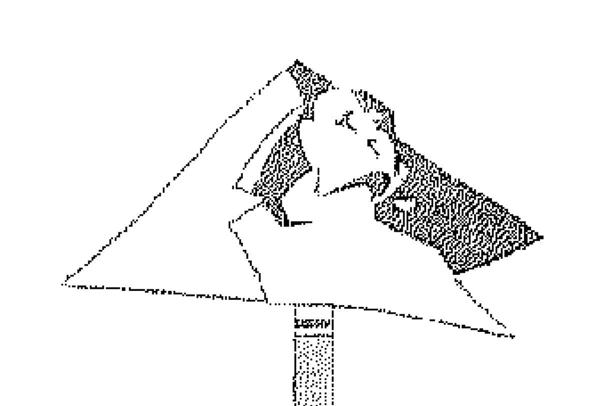
- الأحتياجات البشرية والأدارية.
- الإحتياجات الفنية.
- مصادر التمويل.

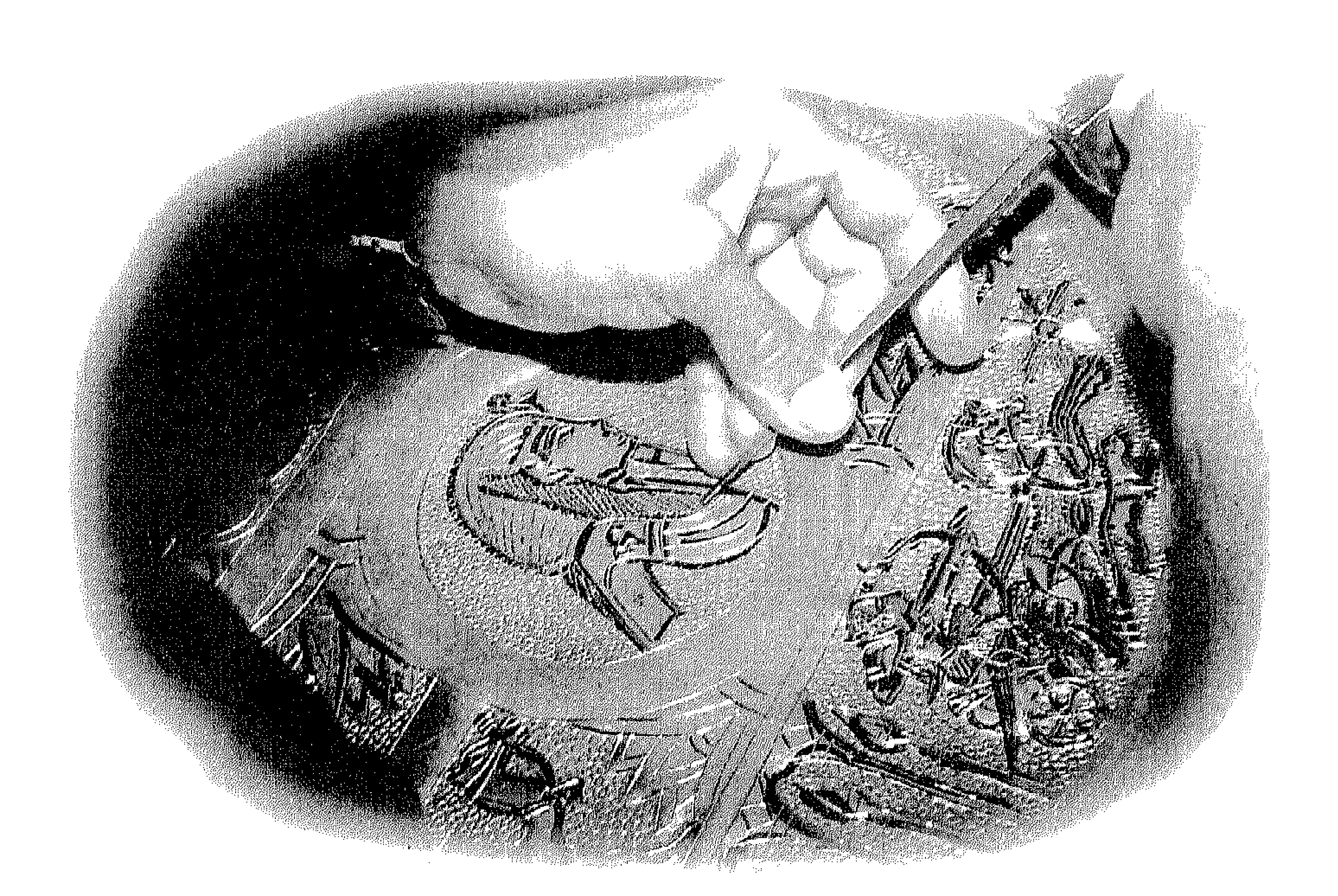
- □ وتأتى المرحلة التالية التى تتضمن تجميع الأحتياجات المطلوبة لتحقيق الأهداف الفرعية ومقارنتها بالامكانيات المتاحة والتى يتم على أساسها تحديد أولويات تنفيذ هذه الأهداف (الفرعية).

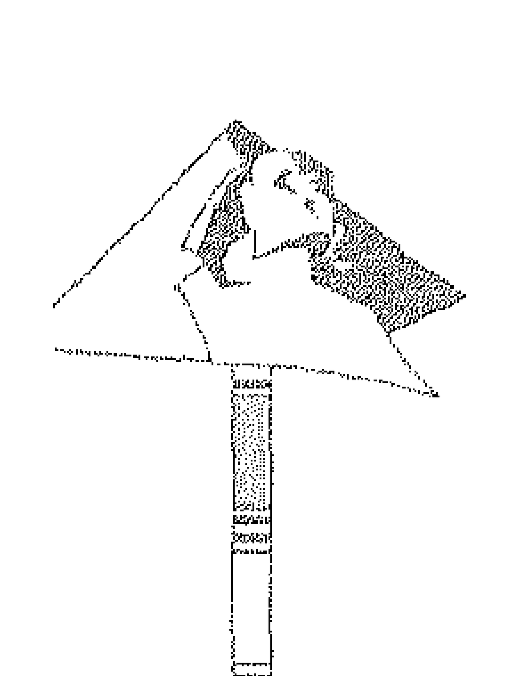
- □ قيام مجموعات العمل المتخصصة المشكلة من مجلس إدارة الإتحاد فى إطار الإستراتيجية التى تم إقرارها بوضع المقترحات والخطة الزمنية التفصيلية مع حصر الإحتياجات البشرية والتمويلية.... ... إلخ للتنفيذ.

وفى النهاية يجب عدم الخلط بين الأدوار والمهام للإتحاد والغرف إذ أن الدور الرئيسى للإتحاد هو وضع السياسات ومتابعة تنفيذها والتصدى للمشكلات العامة التى تخص صناعة السياحة ككل مع القيام بالتنسيق بين الغرف السياحية حيث يترك لكل غرفة مباشرة المهام المهنية والتخصيصية وإتباع الإجراءات التنفيذية فى إطار خطة العمل المتفق عليها.









# ٢ـ دور القطاع السياحي في الإقتصاد القومي





# دور القطاع السياحي في الإقتصاد القومي

لقد ساد الإعتقاد لدى البعض أن الدور الذى يلعبه القطاع السياحى فى الإقتصاد المصرى مازال محدوداً ، حيث يرجع هذا الى قصر التقدير على النظرة الضيقة للقطاع السياحى (قطاع الفنادق والمطاعم) ومن هنا فقد جاءت تقديراتهم لمساهمة القطاع السياحى لا تتعدى ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ١٪ فى العمالة أى حوالى ١٥٠ ألف وظيفة، ٧٪ من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ويرى هؤلاء أن أهمية القطاع السياحى تتركز فى مساهمته فى حصيلة النقد الأجنبى إذ بلغت حصيلة القطاع السياحى من النقد الأجنبى حوالى ٣,٥مليار دولار فى عام ١٩٩٦ أى ما يوازى ٢٢٪ من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وهو ما يعادل ٣٥٪ من حصيلة الصادرات الخدمية.

إلا أن وجهة النظر هذه تركز على الأثر المباشر للقطاع السياحى وبالتالى فهى تقلل من الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع السياحى فى التنمية الإقتصادية، إذ أن الدور الحيوى للقطاع السياحى يتمثل فى الأثر غير المباشر أى اثر التنمية السياحية على القطاعات الأخرى وبالتالى المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى والتوظف والنقد الأجنبى وحصيلة الضرائب من خلال العلاقات الترابطية والتشابكية مع قطاعات أخرى وهو ما يعرف بأثر المضاعف إذ يرتبط ويتشابك القطاع السياحى مع العديد من القطاعات الأخرى مثل قطاع الصناعات الغذائية وقطاع البناء والتشييد وقطاع الأثاث والمفروشات وقطاع الصناعات الهندسية وقطاع النقل وجميع قطاعات البنية الأساسية وهو بهذا يؤدى إلى مساهمة غير مباشرة فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والعمالة والضرائب والنقد الأجنبى من خلال تأثير هذه القطاعات على الإقتصاد القومى ولهذا فهو يلعب دوراً حيوياً ومؤثراً فى النشاط الإقتصادى من خلال خلق طلب على منتجات القطاعات التى يرتبط بها وبالتالى خلق وظائف إضافية والمساهمة فى زيادة الحصيلة من كل من النقد الأجنبى والضرائب.

وقد أوضحت الدراسة بعض الدراسات التى أعدت فى هذا المجال مثل الدراسة التى أعدها معهد التخطيط القومى "إقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وإنعكاساتها على الإقتصاد القومى"، ديسمبر ١٩٩٨. والدراسة التى يعدها حالياً المركز المصرى للدراسات الإقتصادية لصالح الإتحاد المصرى للغرف السياحية ووزارة السياحة ووزارة الإقتصاد والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التخطيط "أهمية السياحة وأثرها على الإقتصاد القومى فى مصر" أن مضاعف القطاع السياحى يتراوح ما بين ١,٦٥ الى٢,٦٥، أن مساهمة القطاع السياحى يمكن أن تزيد بما يتراوح ما بين ١٦٥٪ إلى٢٦٥٪ إذا ما أخذ فى الإعتبار الأثر غير المباشر.

و قد قدرت الدراسة الإقتصادية التى أعدها المركز المصرى للدراسات الإقتصادية الأثر المباشر والأثر غير المباشر للقطاع السياحى كما يلي:

| بيان | الأثر المباشر | المضاعف | الاثر غير المباشر | الاثر الاجمالى |
|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى الإجمالى | ٤,٣٪ | ٢,٦٤٪ | ٨٪ | ١١,٣٪ |
| العمالة | ٥,٧٪ | ٢,٢٪ | ٦,٩٪ | ١٢,٦٪ |
| الضرائب | ٧,٢٪ | ٢,٦٤٪ | ١١,٩٪ | ١٩,١٪ |

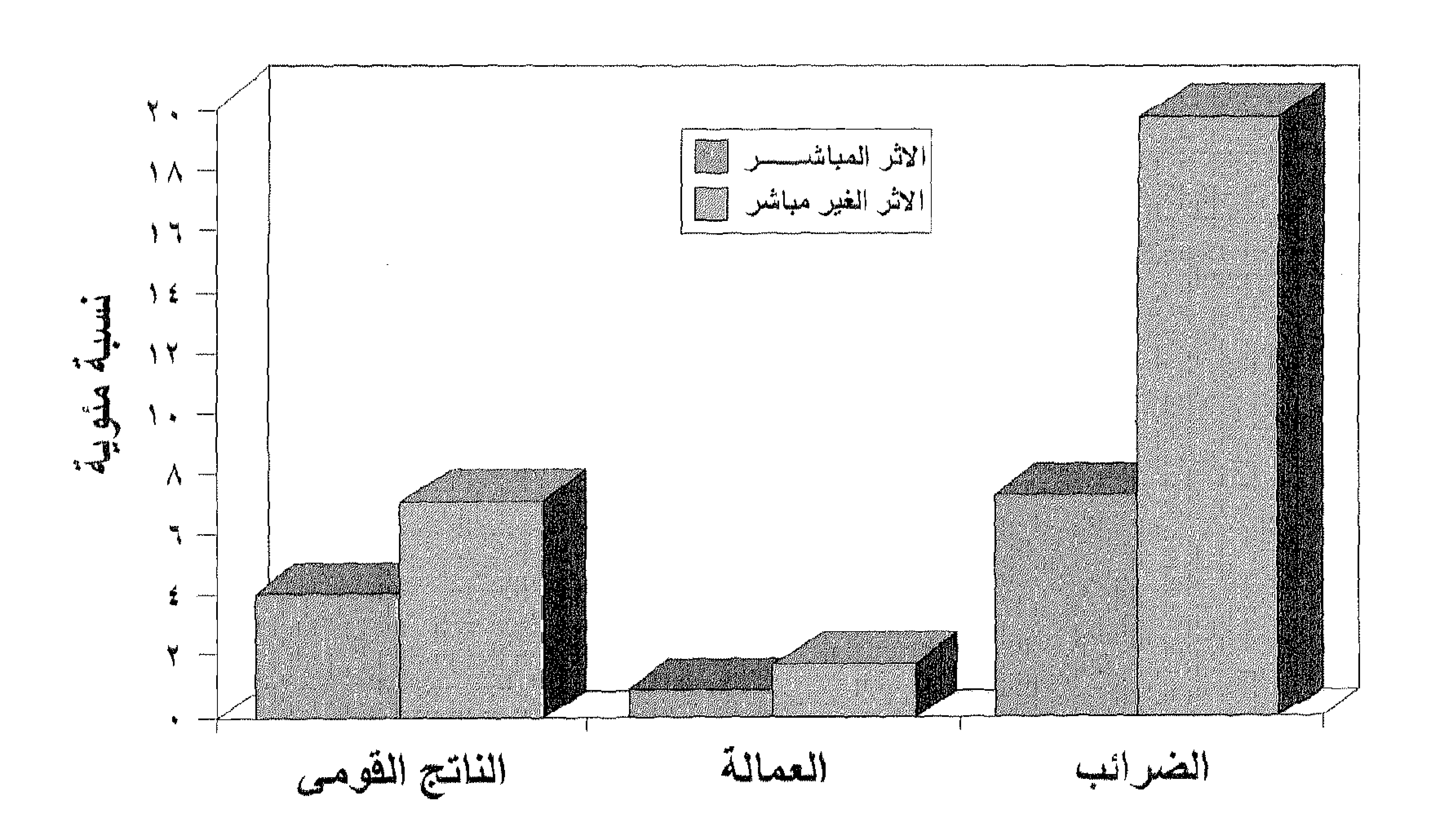
حيث يؤكد الجدول على أن الدور الذى يلعبه القطاع السياحى فى الإقتصاد القومى يفوق العديد من التقديرات والتى ركزت على الأثر المباشر فقط وأن الأثر غير المباشر للقطاع السياحى يفوق العديد من القطاعات الخدمية الأخرى بل ويفوق بعض القطاعات السلعية.

ومن ناحية أخرى فقد أكدت العديد من الدراسات أن مضاعف الإستثمار فى القطاع السياحى يزيد عن٢,٢ أى أن إحداث إستثمار بمليون دولار فى قطاع السياحة يؤدى إلى زيادة الدخل (الناتج المحلى الإجمالى) بـ ٢,٢ مليون دولار وبالتالى خلق فرص إستثمارية جديدة وخلق وظائف جديدة تساهم فى معدلات النمو اللإقتصادى. هذا وقد أخذ مضاعف الإستثمار فى الإرتفاع فى ظل إنخفاض درجة إعتماد القطاع السياحى على مدخلات من الخارج أى إنخفاض نسبة التسرب من الإقتصاد القومى.

وفى النهاية نود أن نوكد أن القطاع السياحى يساهم وبقدر فعال فى إحداث تنمية شاملة فى المناطق التى يتواجد فيها عوامل الجذب السياحي ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الدور الذى لعبته فى تنمية مدينة الاقصر ومنطقتى البحر الأحمر وخليج العقبة.



## الاثر الاقتصادى للقطاع السياحى فى مصر



# ٣- المشاكل التى تواجه القطاع السياحي وأساليب التصدى لها



# المشاكل التى تواجه القطاع السياحي وأساليب التصدى لها

يواجه القطاع السياحى فى مصر العديد من المشكل التى يمكن ان تحد من نموه وتطوره والتى يجب معالجتها بالأسلوب العلمى السليم حتى يمكن القضاء عليها أو على الأقل تخفيف حدتها وإضعاف أثرها. ويمكن تلخيص هذه المشاكل فى خمس مجموعات:

- □ مشاكل تتعلق بتقلب الإيرادات السياحية.
- □ مشاكل تتعلق بالتسويق والترويج السياحى.
- □ مشاكل تتعلق بجودة وتنوع الخدمة المقدمة.
- □ مشاكل تتعلق بالتسعير.
- □ مشاكل تتعلق بالنقل والإنتقال.

## اولاً: مشاكل تتعلق بتقلب الإيرادات السياحية:

لقد واجه القطاع السياحى خلال الفترة الأخيرة مجموعة من الكبوات السياحية التى أثرت على تدفق السياح وبالتالى الإيرادات السياحية والتى تنحصر فى احداث الأمن المركزى ١٩٨٦ وحرب الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١ والارهاب ١٩٩٣ / ١٩٩٤ وحادثة الأقصر ١٩٩٧ وفى هذا الصدد نود أن نشير إلى أن الكبوات السياحية قد أخذت شكل دورة متكررة كل ثلاث أو أربع سنوات وأن سنة الكبوة السياحية تليها سنة رواج سياحى - ورغم ذلك فقد نمى القطاع السياحى بمعدلات نمو السياحة العالمية بالرغم من حدوث هذه الكبوات والمراقب لحركة السياحة فى مصر يستطيع أن يتبين أن السياحة فى مصر منذ أوائل الثمانيات قد مرت بدورة سياحية متكررة تتصف بنفس الخصائص وأن طول هذه الدورة يتراوح ما بين ثلاث وأربع سنوات تبدأ بكبوة سياحية يتبعها سنة رواج سياحى ثم سنة أو سنتين عادية، ففى الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٩٨ تكررت هذه الدورة خمس مرات كما يلى:

### الدورة الأولى ١٩٨١-١٩٨٥

- سبتمبر ١٩٨١ — إغتيال السادات
- ١٩٨٢ — كبوة سياحية
- ١٩٨٣ — رواج سياحى
- ١٩٨٤ — سنة عادية
- ١٩٨٥ — سنة عادية

### الدورة الثانية ١٩٨٦-١٩٨٩

- مارس ١٩٨٦ — أحداث الأمن المركزى (كبوة سياحية)
- ١٩٨٧ — رواج سياحى
- ١٩٨٨ — سنة عادية
- ١٩٨٩ — سنة عادية

**الدورة الثالثة ١٩٩٠-١٩٩٣**

- أكتوبر ١٩٩٠ حرب الخليج
- ١٩٩١ كبوة سياحية
- ١٩٩٢ رواج سياحى
- ١٩٩٣ كبوة سياحية

**الدورة الرابعة ١٩٩٣-١٩٩٦**

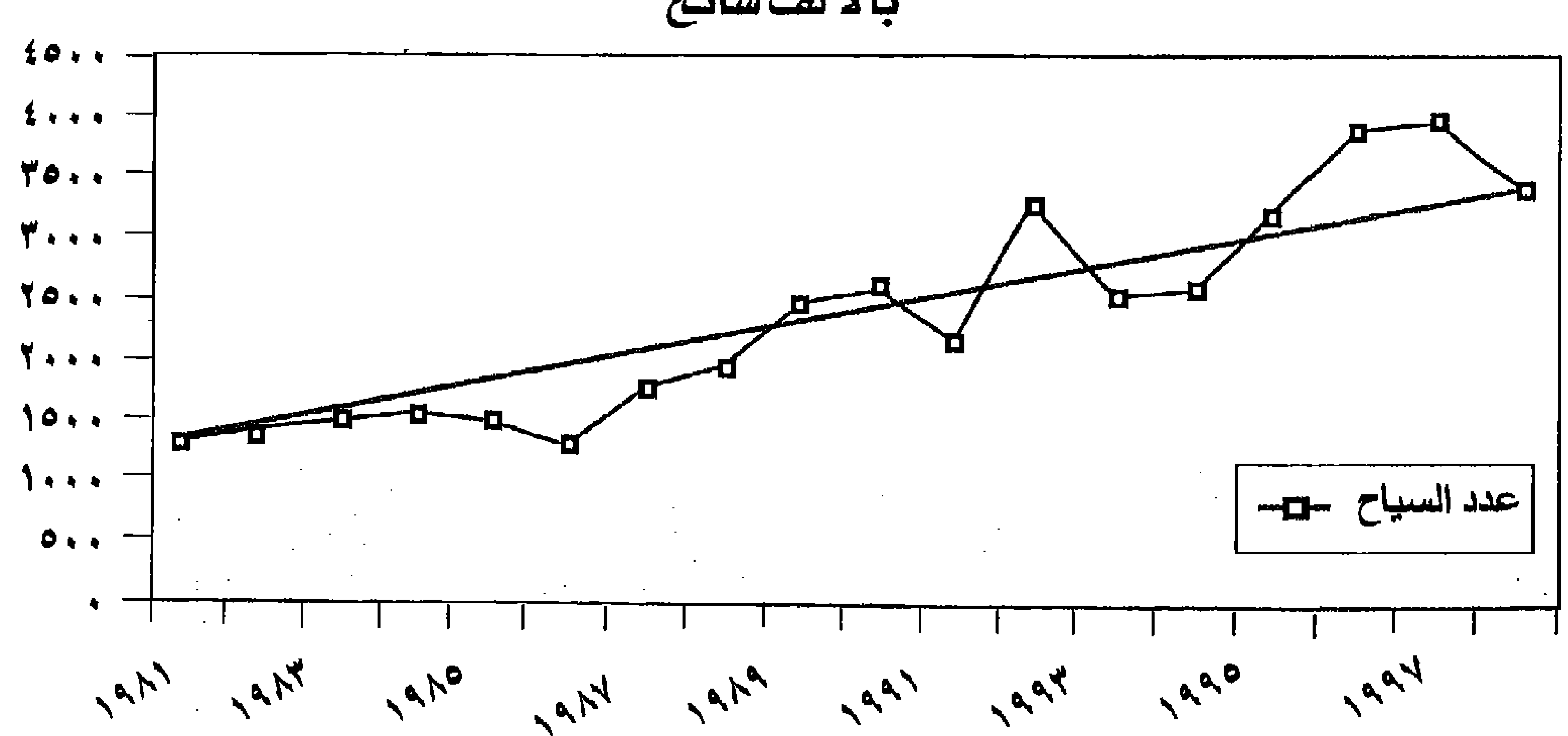
- أكتوبر ١٩٩٣ الإرهاب
- ١٩٩٤ كبوة سياحية
- ١٩٩٥ رواج سياحى
- ١٩٩٦ سنة عادية

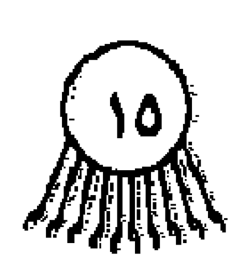
**الدورة الخامسة ١٩٩٧ - ٢٠٠١**

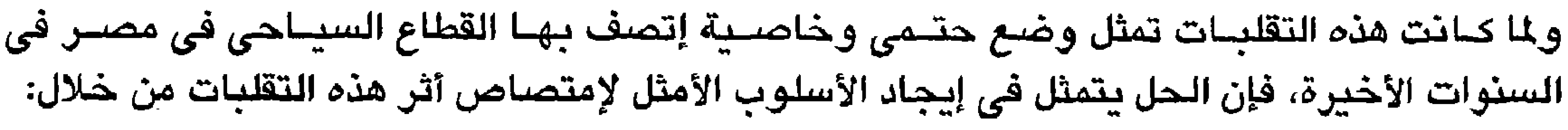
- نوفمبر ١٩٩٧ حادثة الأقصر
- ١٩٩٨ كبوة سياحية
- ١٩٩٩ رواج سياحى
- ٢٠٠٠ (توقع) سنة عادية
- ٢٠٠١ (توقع) سنة عادية

وبالرغم من هذا فأن معدل النمو السنوى لأعداد السياح فى مصر من خلال هذه الفترة (حوالى ٧٪) قد فاق معدل النمو السياحة العالمى (٥٪) خلال نفس الفترة - إذ أن الإنخفاض الحاد فى أعداد السياح فى سنة معينة قد تبعها زيادة كبيرة فى السنة التالية أو السنتين التاليتين مما عوض هذا الإنخفاض - كما هو موضح فى الرسم البيانى إلا أن التقلبات فى حد ذاتها تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمشروعات السياحية وتؤدى إلى عدم إستقرار القطاع السياحى، وتعرض المستثمرين لمخاطر تمويلية.

**تطور القطاع الخاص السياحى فى مصر**
**بالألف سائح**





ولما كانت هذه التقلبات تمثل وضع حتمي وخاصية إتصف بها القطاع السياحي في مصر في السنوات الأخيرة، فإن الحل يتمثل في إيجاد الأسلوب الأمثل لإمتصاص أثر هذه التقلبات من خلال:

- أن يراعى المستثمر هذا الوضع عند وضعه لخطة تمويل مشروعه.
- قيام البنوك بوضع نظام تمويلي يتواءم وإحتمالات حدوث مثل هذا التقلب.
- قيام الدولة بدعم القطاع السياحي في فترات الكبوات السياحية وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى الدور الإيجابي والفعال التي قامت به الحكومة في سبيل إمتصاص أثر حادثة الأقصر والذي ترتب عليه نمو القطاع السياحي في عام ١٩٩٨ وأسترجاع حوالي ٨٧,٥٪ من أعداد السياح التي زارت مصر في عام ١٩٩٧، وإتجاه الحركة السياحية إلى النمو بمعدلات سريعة في عام ١٩٩٩ .

## ثانياً : مشاكل تتعلق بالتسويق والترويج السياحي :

من الحقائق البارزة التي يكاد يتفق عليها معظم العاملين في قطاع السياحة أن السياحة في مصر لم تتسوق بالقدر الذي يتناسب مع إمكانيتها إذ لم يتم تعريف العالم بالخصائص المميزة للسياحة في مصر وما تتمتع به من تنوع وتكامل إذ يشتمل القطاع السياحي في مصر على أنواع متعددة من السياحات مثل سياحة الآثار وسياحة الشواطئ وسياحة التسوق والسياحة الصحية وسياحة المؤتمرات وغيرها، وقد بذلت وزارة السياحة جهد كبير للترويج للسياحة في مصر وقد إهتم وزير السياحة بهذا الموضوع بصفة خاصة ونجح في جعل الغردقة وشرم الشيخ بل وخليج العقبة مقاصد سياحية معروفة في معظم بلاد العالم.

وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين ثلاث أنواع من الترويج:

- ترويج على المستوى القومي حيث يقع عبئه على الدولة وأجهزتها وبصفة خاصة وزارة السياحة .

- ترويج لمقصد معين أو منطقة معينة حيث يتم الترويج له بجهود مشتركة بين أجهزة الدولة أو أجهزة الحكم المحلي والمؤسسات والشركات السياحية .

- الترويج لفندق أو برنامج معين أو شركة معينة حيث يقع عليها عبء شركات الإدارة وشركات التسويق ومنظمي الرحلات .

وتظهر أهمية النوعين الأول والثاني في أوقات الأزمات والكبوات السياحية خاصة إذا كانت هذه الكبوات نتيجة لعمليات إرهابية الأمر الذي يثير التشكك في قدرة مصر الأمنية ويعطي الفرصة للأجهزة الإعلامية في البلاد الأجنبية إلى الإساءة إلى مصر والتشكيك في قدرتها الأمنية وهو ما حاولته بعض أجهزة الإعلام في الدول الغربية (المصدر الرئيسي للسياحة في مصر) عقب حادثة الأقصر حيث إتجه العديد من أجهزة الإعلام في الدول الغربية إلى تهويل حادثة الأقصر وتصويرها إلى أنها ليست حادثة عارضة وإنه من المحتمل تكرارها.

ولهذا فإنه من الضرورى أن تتصدى الحكومة بالتعاون مع الإتحاد المصرى للغرف السياحية إلى مثل هذه الدعاية المضللة من خلال التواجد الإعلامى وسرعة التحرك وتوضيح الحقائق وشرح أبعاد المواقف بشكل مباشر.

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير الى التحرك الواعى لوزارة السياحة عقب حادثة الأقصر، ومواجهة الإعلام الغربى بالحقائق دون مراوغة أو تضليل مع التركيز على تخفيف حدة الهاجس الأمنى حيث أجرى العديد من اللقاءات والإجتماعات فى سبيل إمتصاص أثر الحادث وإقناع السياح الأوربيين بأن حادث الأقصر ما هو إلا حادث عارض. وقد نجحت هذ الحملة فى إقناع العديد من الأوربيين بالأمن والأمان فى مصر، والذى ظهرت نتائجه من خلال إستعادة الحركة الوافدة إلى ما يقرب من معدلاتها العادية وتقليص نسبة الإنحسار فيها شهراً بعد آخر، الأمر الذى أدى إلى إجتذاب ما يزيد عن ٣,٤٥ مليون سائح فى عام ١٩٩٨ وبإنخفاض لا يزيد عن ١٥٪ بالمقارنة بعام ٩٧. هذا وقد إتجه القطاع السياحى بأجهزته المختلفة وبدعم من وزارة السياحة، وتوفير مجموعة من الأدوات التى تعمل على الترويج له والمساهمة فى غده وإزدهاره أهمها:

- □ وضع إستراتيجية سليمة يتم على أساسها وضع خطة تسويقية متكاملة.
- □ الإستعانة بالشركات العالمية للإعلان والتسويق .
- □ حث شركات السياحة المصرية على القيام بقوافل تسويقية فى الأسواق المرتقبة .
- □ زيادة معدلات الإشتراك فى المعارض السياحية الدولية للتعريف بالسياحة المصرية وعوامل الجذب السياحى .
- □ جذب مجموعة هامة من مؤتمرات الإتحادات السياحية والإعلامية والدولية للإنعقاد فى مصر .
- □ تطوير أدوات التنشيط السياحى من خلال الإشتراك فى شبكات الإنترنيت، وفتح مكاتب فى الخارج والإستعانة بالشركات العالمية للتسويق السياحى.
- □ الترويج للأفلام الوثائقية التى توضح مصادر الجذب للسياحة المصرية وتمتعها بالأمان الكافى، أخذاً فى الإعتبار توقعات السياحة العالمية ونصيب مصر فيها .
- □ هذا ويتطلب تنفيذ هذه الأدوات توفير مورد مالى مستديم يمكن من تمويل هذه الأعمال التنشيطية .

## ثالثاً : مشاكل تتعلق بجودة وتنوع الخدمة المقدمة :

مما لا شك فيه أن توفر العوامل الطبيعية يعتبر عنصراً هاماً وضرورياً لنمو وإزدهار السياحة فى أى بلد. إلا إنه عنصر غير كاف لإستمرار هذا النمو والإزدهار إذ لابد وان يتم دعم العوامل الطبيعية الجاذبة للسياحة بعوامل من صنع الإنسان تتمثل فى تقديم خدمة جيدة بجودة عالية وبقدر عال من التنوع لمواجهة الأذواق المتباينة للجنسيات المختلفة للسياح.

ومن ثم فإن تمتع مصر بعوامل الجذب الطبيعية ليس كافياً لإستمرار المعدلات المرتفعة للنمو السياحى إذ لابد من الإهتمام بجودة الخدمات المقدمة وتعددها . وقد واجه القطاع السياحى فى





مصر مشكلة إنخفاض مستوى الخدمة المقدمة من العديد من المنشآت السياحية نتيجة لغياب الخبرة والإفتقار إلى الكفاءة الإدارية ونقص مهارات العاملين فى هذه المنشآت ، حيث يرجع هذا إلى دخول العديد من المستثمرين الذين لا يتمتعون بخلفية سياحية إلى هذا القطاع ودون الإستعانة بالمتخصصين فى المجال السياحى، الأمر الذى ترتب عليه تقديم خدمة هزيلة بأسعار زهيدة، وبالتالى حدوث إختلال وفوضى وإختلط الأمر على السائح سواء أجنبياً أو محلياً فى ظل وجود فروق كبيرة وغير مقنعة سواء بين أنواع الخدمات المقدمة أو الأسعار المعروضة، وقد ساعد على هذا تطور الطاقة الفندقية بمعدلات تفوق معدلات نمو التدريب وبالتالى عدم توافر عمالة مدربة إلا أنه سوف يتم التغلب على هذا الوضع فى ظل إرتفاع معدلات نمو القطاع السياحى والمساهمة فى توفير عمالة مدربة.

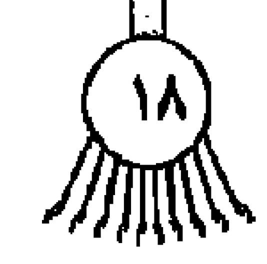
والوضع القائم حالياً فى القطاع السياحى المصرى هو وجود عدد لا بأس به من المنشآت السياحية تقدم خدمات جيدة وبأسلوب عصرى وعلمي،إلا إنه فى المقابل يوجد منشآت سياحية اخرى تقدم خدمات بمستوى منخفض، الامر الذى أساء إلى القطاع ككل حيث إتجه العديد من المراقبين الدوليين إلى وصف السياحة فى مصر على أنها تقدم خدمات منخفضة الجودة وبقدر محدود من التنوع.

ولعل الأسباب الحقيقة التى أدت إلى إنخفاض مستوى الخدمات السياحية المقدمة يرجع فى المقام الأول إلى ثلاث عوامل رئيسية:

- سهولة الدخول فى السوق السياحى سواء كانت منشآت فندقية أو توكيلات سياحية .إذ أن القيود المحددة لدخول النشاط السياحى سواء كانت قانونية أو إقتصادية ليست مانعة للمنشآت السياحية غير المؤهلة لدخول هذا النشاط إذ أن رؤوس الأموال اللازمة للنشاط السياحى فى متناول العديد من المستثمرين ، ومن ناحية أخرى فأن المتطلبات القانونية والإجرائية يمكن توفيرها بسهولة وهذا الوضع ينطبق على جميع دول العالم، وأن الوقت كفيل بمعالجته إذ أن محصلة الأسواق المفتوحة هو البقاء للأصلح.

- قصور مراكز التدريب الموجودة وعدم كفاءة التدريب فى المنشآت السياحية على توفير الكفاءات المطلوبة بالقدر الذى يتواءم مع نوع الخدمة المطلوب تقديمها . ولعل أحد الأسباب الرئيسية لعدم دعم التدريب والإنفاق عليه هو حدوث تقلبات فى الإيرادات السياحية مما يدفع بعض الفنادق إلى تقليل الإعتماد على العمالة الدائمة والإلتجاء إلى إستخدام عمالة مؤقتة غير مدربة التدريب الكافي.

- إنخفاض المستوى الإجتماعى والوعى الثقافى للعاملين فى قطاع الفندقة الأمر الذى يؤثر فى سلوكهم وعدم تفهمهم لطبيعة السائح متلقى الخدمة وأسلوب التعامل معه حيث يظهر هذا جلياً فى الأنشطة المتعلقة بالنظافة وتقديم الطعام إلى غير ذلك من الأنشطة التى ترتبط بالخلفية الإجتماعية والثقافية.



ولهذا فإنه من الضرورى فى سبيل رفع مستوى الخدمة المقدمة إلى السياح مراعاة الآتى :

- وضع أنظمة مقيدة ومحددة للشركات التى تمارس النشاط السياحى فى سبيل منع المنشآت غير المؤهلة سياحياً من دخول السوق السياحى وبالتالى ضمان تقديم خدمة جيدة مرتفعة المستوى. ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير إلى الجهد الكبير الذى بذلته وزارة السياحة بالتعاون مع الإتحاد والغرف السياحية فى السنوات الأخيرة فى وضع الإطار العام الذى يحكم أعمال الشركات السياحية ووضع الضوابط اللازمة لضمان تقديم خدمة جيدة.

- الإهتمام بالتدريب ودعمه نظرياً وعملياً وبحيث يتم بشكل منتظم ومتكرر بما يضمن رفع مستوى العنصر البشرى . حيث يتناول التدريب جميع الجوانب سواء كانت فنية أو إجتماعية أو ثقافية بل ونفسية وذلك من خلال مراكز متخصصة مع الإستعانة بكفاءات عالية فى هذا المجال سواء كانت كفاءات أجنبية أو محلية وبحيث لا يتم تعيين الموظفين والعمال فى الوظائف المختلفة ألا بعد إجتياز الدورة المؤهلة للوظيفة.

وقد قام الإتحاد بإعداد برنامج توصيف مستوى المهارات فى سبيل تنفيذ المعايير الدولية للوظائف السياحية .

- تطوير وتوصيف المواصفات القياسية للمنشآت السياحية ومراعاتها للمعايير الدولية المعتمدة. وقد اهتمت وزارة السياحة بهذا الإطار فى سبيل الإرتقاء بالجودة السياحية.

- التنسيق مع الصندوق الإجتماعى لعمل مستويات المهارة ومعدلات الأداء لعدد ٢٠ مهنة سياحية بحيث يمكن مستقبلاً أن لا يتم التعيين فى أى وظيفة سياحية إلا بعد الحصول على الشهادة من أحدى الجهات المعتمدة من الإتحاد بالنجاح فى تحقيق معدلات الأداء المطلوبة ، لهذا تم التكليف فعلاً لأحد بيوت الخبرة الإنجليزية بهذه المهمة بتمويل من الصندوق الإجتماعى للتنمية ، ومن ناحية أخرى يقوم حالياً الإتحاد بتطوير الجهاز الفنى للإتحاد فى سبيل رفع كفاءته وبحيث يصبح قادراً على التعامل مع هذه البرامج .

## رابعاً : مشاكل تتعلق بالتسعير :

لقد أثير جدل حول سياسة تسعير المنتج السياحى فى مصر ففى حين يرى بعض المراقبين والعاملين فى القطاع السياحى أن الأسعار السياحية فى مصر متدنية وتسئ إلى مصر كدولة سياحية رائدة ، يرى فريق آخر أن الأسعار السياحية تعكس مستوى الخدمة المقدمة وان رفع الأسعار السياحية سوف يؤدى إلى إنخفاض معدلات الإشغال بقدر كبير. وأياً كانت وجهات النظر فقد أتفق معظم المراقبين على أن القطاع السياحى فى مصر يواجه مشكلة الفوضى السعرية أى عدم وجود أساس سليم للتسعير ومن ثم وجود إختلالات سعرية حادة تتمثل فى إنحراف أسعار العديد من المنشآت السياحية والفنادق عن متوسط السعر بقدر يصل فى كثير من الأحيان إلى النصف أو الضعف وهو ما يشير إلى أن السعر الذى يتم التعامل به لا يعكس السعر التوازنى أى السعر الذى يلتقى عنده العرض السياحى والطلب السياحى ، ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى وجهتى النظر فيما يتعلق بالسياسة السعرية .



**وجهة النظر الأولى :**

يرى فريق من المراقبين والعاملين في قطاع السياحة أن أسعار الخدمات السياحية في مصر متدنية وأقل من السعر التوازني بل وأقل بكثير من البلاد المنافسة والتي تقدم نفس الخدمة السياحية ولا تتوفر لها المزايا الطبيعية وعوامل الجذب التي تتوفر في السياحة في مصر حيث يرجع هذا إلى قيام عدد محدود من منظمي الرحلات TOUR OPERATORS بالسيطرة على السوق السياحي في مصر وإتباع سياسة الإغراق وبيع الخدمات السياحية بأسعار متدنية وقد قبلت بعض الشركات السياحية المحلية غير المؤهلة التعامل مع هذا العدد من منظمي الرحلات حيث قبلت هذه الأسعار المتدنية وقد كان من نتيجة ذلك إعتبار مصر منطقة سياحية رخيصة وبالتالي تركزت السياحة في السياح من الطبقات المتوسطة وما دونها ، وهي طبقات ذات إنفاق محدود، إذ فضلاً عن ضياع جزء كبير من الإيرادات السياحية نتيجة لخفض الأسعار، فإن تقديم برامج منخفضة الأسعار لجذب الطبقات محدودة الدخل والتي تنخفض قدرتها على الإنفاق يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات السياحية . وقد كان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى أمرين :

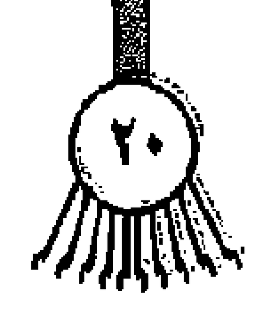
- إنخفاض حجم الإنفاق السياحي بالقياس إلى ما كان يمكن أن يتحقق، وبالتالي ضياع موارد مالية كان يمكن أن تتحقق للدولة.
- صعوبة رفع الأسعار لما أشيع عن مصر إنها بلد سياحي رخيص وبالتالي رفض السياح دفع أسعار أعلى نظراً لإعتقادهم أن السعر المنخفض هو السعر التوازني أو الحقيقي للخدمة المقدمة، وبالتالي إستمرار هذا الوضع المتدني .

ويرى هولاء المراقبين أنه لابد من وقفة حاسمة مع هذا الوضع ورفع السعر المتدهور والمتدني من خلال تضافر جهود وزارة السياحة مع الإتحاد المصري للغرف السياحية وبالتنسيق مع الشركات العاملة في القطاع السياحي .

**وجهة النظر الثانية :**

يرى هؤلاء ان أسعار الخدمات السياحية السائدة تتناسب مع نوعية وجودة الخدمات المقدمة وأن هذه الأسعار ليست متدنية بل إنها تميل إلى الإرتفاع إذا ما أخذ في الإعتبار تكلفة النقل على أساس أن معظم المناطق المنافسة قريبة من مصادر الطلب السياحي حيث تنخفض تكلفة النقل .

ويرى هذا الفريق من المراقبين أن رفع السعر سوف يترتب عليه إنخفاض حاد في معدلات الإشغال وبالتالي إنخفاض الإيرادات السياحية. وإن العبرة ليس بسعر الغرفة وهامش الربحية عن الوحدة وإنما العبرة بالإيراد الكلي وإجمالي الربح المتحقق عن النشاط وأن عدم رفع الأسعار سوف يحقق معدلات إشغال صحية تمكن القطاع السياحي من تحقيق إيرادات عالية من ناحية والترويج في مصر من ناحية أخرى إذ ان أفضل أسلوب للترويج للسياحة هو السائح نفسه والذي قام بزيارة المنطقة وأقتنع بها، في حين أن رفع السعر سوف يؤدي إلى إنخفاض الإيرادات نتيجة للإنخفاض الحاد في معدلات الإشغال إذ أن الطلب السياحي طلب مرن أي أن السعر يؤدي إلى إنخفاض الطلب بنسبة أكبر وبالتالي إنخفاض الإيرادات السياحية.



وفى هذا الصدد فإن الأسعار سوف تأخذ فى الإرتفاع فى ظل زيادة الطلب وإرتفاع معدلات الإشغال حيث يتحقق بهذا شكل تلقائى نتيجة لقوى العرض والطلب وهو الوضع الذى حدث فعلاً فى الغردقة فى الشهور الأخيرة حيث إرتفعت الأسعار ٢٠٪.

من العرض السابق يتضح أن وجهتى النظر المطروحتين تستندا على إجتهادات شخصية دون وجود الدليل القاطع الذى يستند على أساس علمى ولهذا فقد أهتم الإتحاد بدراسة ظاهرة التسعير وأسعار الخدمات السياحية وقام بمناقشة هذه الظاهرة مع المتخصصين والعاملين فى قطاع السياحة من خلال إجراء ندوات للتعرف على أبعاد المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول الملاءمة.

ولعل البداية فى هذا الصدد هى محاولة قياس مرونة الطلب السعرية أى قياس أثر السعر على الطلب السياحى ومعدلات الإشغال وبحيث يمكن إتخاذ القرار السليم بشأن التسعير فإذا تبين أن الطلب عالى المرونة يصبح من الخطأ رفع السعر والذى يعنى أن السعر الحالى ليس سعراً متدنياً بل يعكس القيمة الحقيقة للخدمة المقدمة. أما إذا كان الطلب منخفض المرونة أو متكافئ المرونة فأن رفع السعر يعتبر قراراً سليماً وهو ما يشير إلى وجود إغراق سعرى، ويجب هنا قياس أثر السعر على الإيرادات السياحية المباشرة (الإيراد المتحقق عن بيع الخدمة السياحية) وغير المباشر (الإيرادات المرتبطة بالخدمة السياحية).

هذا وقد أهتم الإتحاد بهذا الموضوع وجارى الإتصال ببيوت الخبرة الأجنبية والمحلية المتخصصة فى هذا المجال .

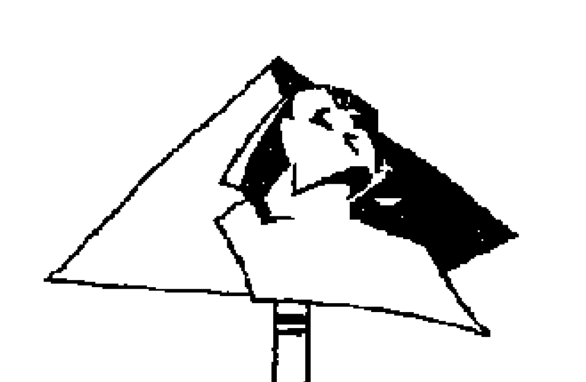
## خامساً : مشاكل تتعلق بالنقل والإنتقال :

أن توفير وسائل النقل الملاءمة وبالكفاءة المطلوبة من العوامل الهامة التى تعمل على تحفيز السياحة الأجنبية والسياحة المحلية، ومن ثم فأن عدم تنمية قطاعى البنية الأساسية والنقل يمثل عقبة فى سبيل إحداث تنمية سياحية متواصلة إن مشكلة النقل والإنتقال فى مصر تتضمن كل من النقل الجوى والنقل البرى .

### مشاكل تتعلق بالنقل الجوى :

تعتمد السياحة الأجنبية بصفة أساسية على رحلات الشارتر (الرحلات العارضة) أكثر منها على الطيران المنتظم خاصة فى المناطق السياحية مثل الغردقة وشرم الشيخ ومما لا شك فيه أن تشجيع رحلات الشارتر ساهم بقدر كبير فى دعم الحركة السياحية وذلك لإنخفاض تكلفة إنتقال الفرد على الشارتر والتى يمكن أن تصل إلى أكثر من نصف تذكرة الطيران العادية لنفس المسافة. ولما كانت تكلفة النقل تمثل أحد عناصر التكلفة الرئيسية للسائح الأجنبى القادم إلى مصر، فإن خفض هذه التكلفة سوف يساهم بقدر فعال فى خفض تكلفة الرحلة ككل. وبهذا يجب تشجيع رحلات الشارتر وتوفير الخدمات لها ولعل أحد المشاكل التى تواجه الشارتر هو حظر هبوطها فى بعض المطارات نتيجة لتكدس الطائرات ووجود إختناقات فى حركة المطارات إذ أن معظم المطارات تعانى من عدم توافر مواقف للطائرات وهو





ما يدفع المسئولين عن الطيران المدنى إلى الإعتذار عن إستقبال مزيد من الطائرات السياحية . أن طاقة مطار القاهرة والمطارات السياحية الأربعة (الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان) أصبحت غير قادرة على إستيعاب جميع الطائرات التى تهبط فيها، الأمر الذى يؤدى إلى تأخر الراكب فى مغادرة المطار مما يؤثر على سمعة مصر السياحية ولهذا فإنه من الضرورى رفع كفاءة هذه المطارات وإنشاء مطارات جديدة فى المناطق السياحية الواعدة من خلال إتباع نظامBOT. وهو الأسلوب الذى إتبعته وزارة السياحة بالإشتراك مع وزارة النقل مؤخراً.

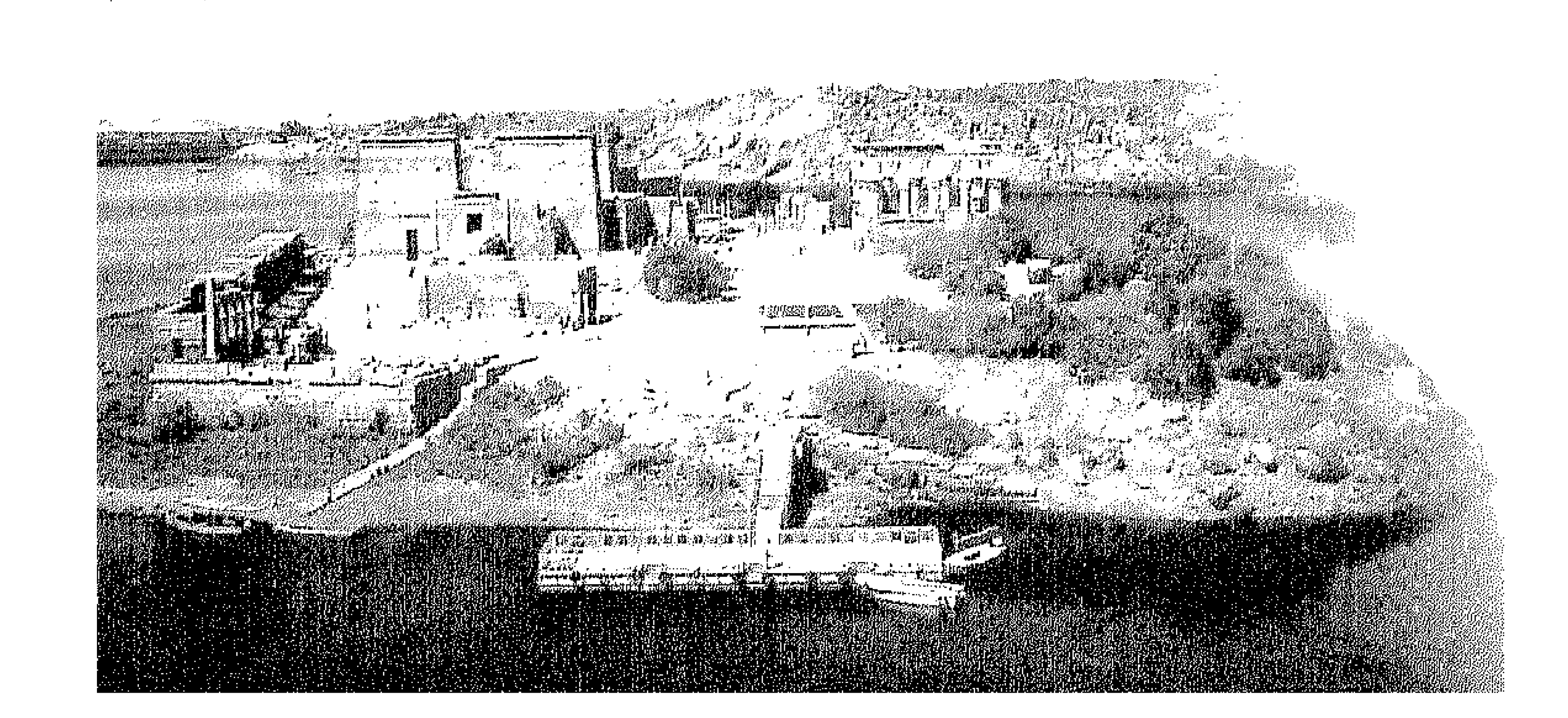
**مشاكل النقل البرى :**

تعانى معظم الطرق بين المدن فى مصر من الضيق وتكدس المركبات عليها حيث يؤدى هذا إلى إطالة فترة الرحلة على الطريق البرى من ناحية والتعرض للحوادث من ناحية أخرى الأمر الذى يقلل من مستوى خدمة النقل السياحى فضلاً عن التعرض إلى حوادث ولهذا فأن تحسين مستوى الطرق المؤدية إلى المناطق السياحية وتوفير الخدمات يعتبر عاملاً هاماً فى دعم القطاع السياحى وتطوره وبدون شك أن تحسين مستوى الطرق وتوسيعها يمثل تكلفة عالية والتى يمكن تخفيض حدتها من خلال وضع رسوم مرور للمساهمة فى هذه التكلفة وضمان صيانة الطرق ولعل نجاح تجربة رسوم الطريق على الطرق الصحراوية فى مصر أحد العوامل المشجعة لتعميم التجربة على الطرق المؤدية إلى المناطق السياحية، ويمكن فى هذا الصدد إتباع نظام BOT.

كما أن جدية الفحص السنوى للسيارات وتخفيض الجمارك لتحسين الحالة العامة للمركبات والسيارات المتواجدة بالطرق يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً فى تخفيض عدد حوادث الطرق وتقديم خدمة جيدة للسائح.

وتقوم حالياً غرفة الشركات السياحية بإعداد دراسة على أعلى مستوى لتحليل حوادث الطرق وأسبابها وكيفية تلافيها حيث تتفاوض مع بيت خبرة مصرى - أمريكى على عمل دورات تدريبية لسائقى الأتوبيسات السياحية تشتمل على الأسلوب السليم للقيادة وكيفية التعامل مع الطوارئ والحوادث المفاجئة سواء على المسنوى الفنى أو مستوى الإسعاف الأولى.

# ٤- معدلات تطور القطاع السياحي





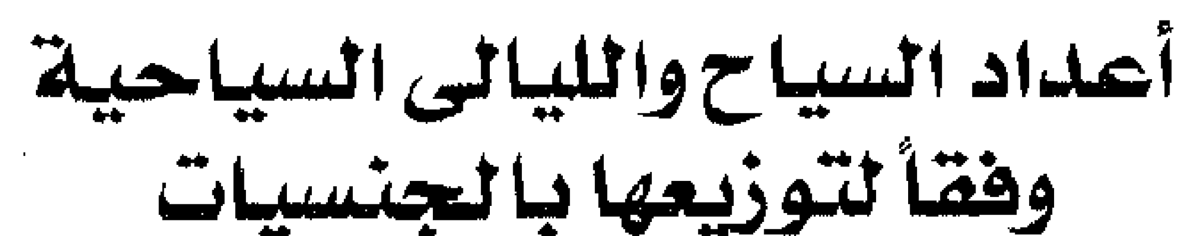
# معدلات تطور القطاع السياحى:

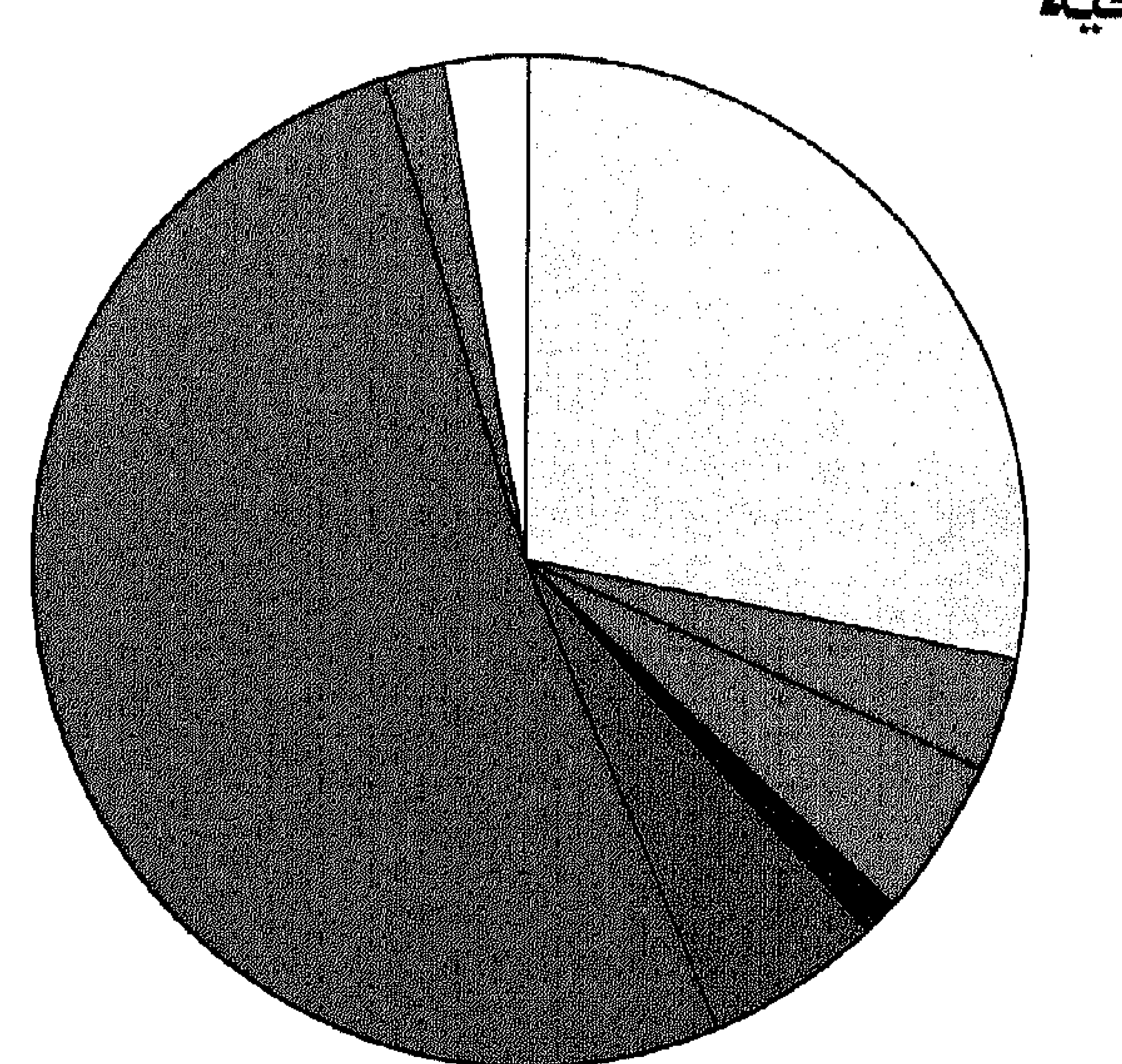
بالرغم من حادثة الأقصر والتوقعات بأنها ستؤدى إلى إنخفاض أعداد السياح بقدر كبير ومؤثر، فان أعداد السياح فى عام ١٩٩٨ إنخفضت بقدر ضئيل بالمقارنة بأعداد السياح فى عام ١٩٩٧ إذ إنخفض أعداد السياح من ٣٩٦١ ألف سائح فى عام ١٩٩٧ إلى ٣٤٥٤ ألف سائح فى عام ١٩٩٨ بمعدل إنخفاض لم يتجاوز ١٢,٨٪ وهو بدون شك إنجاز كبير يعكس الجهد الكبير الذى بذلته وزارة السياحة بالتعاون مع الإتحاد والعاملين فى قطاع السياحة، ولعل الإنخفاض الكبير حدث فى إعداد الليالى السياحية والتى إنخفضت من أكثر ٢٦,٥ مليون ليلة سياحية فى عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٢٠,١ مليون ليلة سياحية فى عام ١٩٩٨ بمعدل إنخفاض ٢٤٪ الأمر الذى إدى إلى إنخفاض متوسط عدد الليالى السياحية من ٦,٧ ليلة فى عام ١٩٩٧ إلى ٥,٨ ليلة فى عام ١٩٩٨ .

أما الإيرادات السياحية فقد إنخفضت من ١٤٣٧,١٠ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ إلى ١٢٩١,٤٤١ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٩/٩٨ بمعدل لم يتجاوز ١٠٪.

ويجب أن ننوه هنا إلى أن التسعير بالدولار فى ظل إنخفاض اليورو مقابل الدولار يؤدى إلى إرتفاع أسعار الخدمة السياحية للسياح الأوربيين والذين يمثلون الغالبية العظمى من السياح الزائرين لمصر، كما أن عدم تحرك سعر الصرف يؤثر سلباً على القطاع السياحى على أساس إنه قطاع تصديرى .

هذا وقد إحتلت أوروبا الغربية المقدمة بنسبة تتجاوز ٥١٪ من أعداد السياح القادمين (١٩٩٨) وأن كانت قد إنخفضت بالقياس إلى عام ١٩٩٧ والتى قدرت بحوالى ٥٥٪ من أعداد السياح القادمين. ونوضح فى الجدول التالى توزيع كل من أعداد السياح والليالى السياحية وفقاً لجنسياتهم فى عام ١٩٩٨ بالمقارنة ١٩٩٧ .





## أعداد السياح الأجانب
## وفقاً لجنسياتهم فى عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧

| الجنسية | عام ١٩٩٨ | | عام ١٩٩٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | ٪ | العـــــدد | ٪ |
| الشــــرق الأوسـط | ٩٨٥٩٤٧ | ٢٨,٥ | ٨٩٣٣٥١ | ٢٢,٦ |
| أفـــريقـــيـــا | ١٣٠٦٧١ | ٣,٨ | ١٢٠١٤٥ | ٣,١ |
| أمـــريكا الشـــمــاليـــة | ١٨١٨٣٠ | ٥,٣ | ٢٠٦٥٦٦ | ٥,٢ |
| أمـــريكا الاتـينيـــة | ٣٥٥٧٣ | ١,٠٥ | ٥٠١٠٢ | ١,٣ |
| أوربا الشـــرقـــيـــة | ١٨٧٨١٢ | ٥,٤ | ١٩١٩٢٤ | ٤,٨ |
| أوربا الغـربيـة والجنوبيـة | ١٧٦٩٠٢١ | ٥١,٢ | ٢٢٠٢٤٩٠ | ٥٥,٦ |
| شـرق آسـيـا والبـاسـفـيك | ٧١٣٥٧ | ٢,١ | ١٦٧٣٤٤ | ٤,٢ |
| جـنـوب آســـيـــا | ٨٩٦٧١ | ٢,٦ | ٩٢٩٧٤ | ٢,٣ |
| آخـــــرون | ١٩٨٤ | ٠,٠٥ | ٣٦٥٢٠ | ٠,٩ |
| الجملة | ٣٤٥٣٨٦٦ | ١٠٠ | ٣٩٦١٤١٦ | ١٠٠ |

## الليالى السياحية للأجانب
## وفقاً لجنسياتهم فى عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧

| الجنسية | عام ١٩٩٨ | | عام ١٩٩٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | ٪ | العـــــدد | ٪ |
| الشــــرق الأوسـط | ٥٤١٢١٦٤ | ٢٦,٨٢ | ٥٦٤٥٩١٥ | ٢١,٢ |
| أفـــريقـــيـــا | ٨٤٤٨١٩ | ٤,٢ | ٨٦٨٢٠١ | ٣,٢ |
| أمـــريكا الشـــمــاليـــة | ١١٣٢١٥٨ | ٥,٦ | ١٤٣٧٤٢٨ | ٥,٤٢ |
| أمـــريكا الاتـينيـــة | ١٦٥٠٨٠ | ٠,٨ | ٢٥٦١٩٥ | ١,٠ |
| أوربا الشـــرقـــيـــة | ٩٦٣٠٣٥ | ٤,٨ | ٩٧٦٠٧٢ | ٣,٧ |
| أوربا الغـربيـة والجنوبيـة | ١٠٧٦٦٩٦٦ | ٥٣,٥ | ١٥٨٥١١٨٧ | ٥٩,٦ |
| شـرق آسـيـا والبـاسـفـيك | ٣٧٧٠٣٦ | ١,٩ | ٩٤٩٤٧٩ | ٣,٦ |
| جـنـوب آســـيـــا | ٤٧٢٩٣٠ | ٢,٣ | ٥٧٤١٣٩ | ٢,٢ |
| آخـــــرون | ١٦٣٣٢ | ٠,٠٨ | ٢٠٢١٤ | ٠,٠٨ |
| الجملة | ٢٠١٥٠٥٢٠ | ١٠٠ | ٢٦٥٧٨٨٣٠ | ١٠٠ |





مع مـلاحظة أن الدول الأوربية الأربعـة الرائدة وهى إيطاليـا وألمانيا وفـرنسـا والمملكة المتحـدة مازالت تحتل المراكز الأربع الأولى (١٩٩٨) كما هو موضح فى الجدول اللتالى:

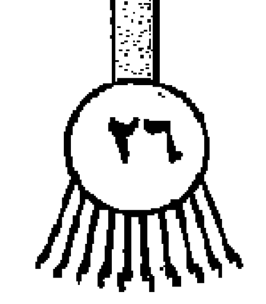
| الجنسية | أعداد السياح (١٩٩٨) | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الـمـــانيـــا | ٢٧٣٨٣٨ | ٧,٩٪ |
| ايـطـاليـــا | ٣٧٣٠٦٧ | ١٠,٨٪ |
| فــرنــســا | ١٧٥٢٧٩ | ٥,١٪ |
| الـمـملكة الـمـتـحـدة | ٢٣٩٩٠٢ | ٦,٩٪ |
| إجـمــالى الأربع دول | ١٠٦٢٠٨٦ | ٣٠,٧٪ |
| إجمالى السياح | ٣٤٥٣٨٦٦ | |

و الجدير بالذكـر أن القادمون بالجو يمثلون القـدر الأكبر من السياح القـادمين إذ يمثلون حوالى ٦٦٪ عام ١٩٩٨ بالمقارنة بـ ٦٩,٣٪ فى عام ١٩٩٧ كما هو موضح فى الجدول التالى:

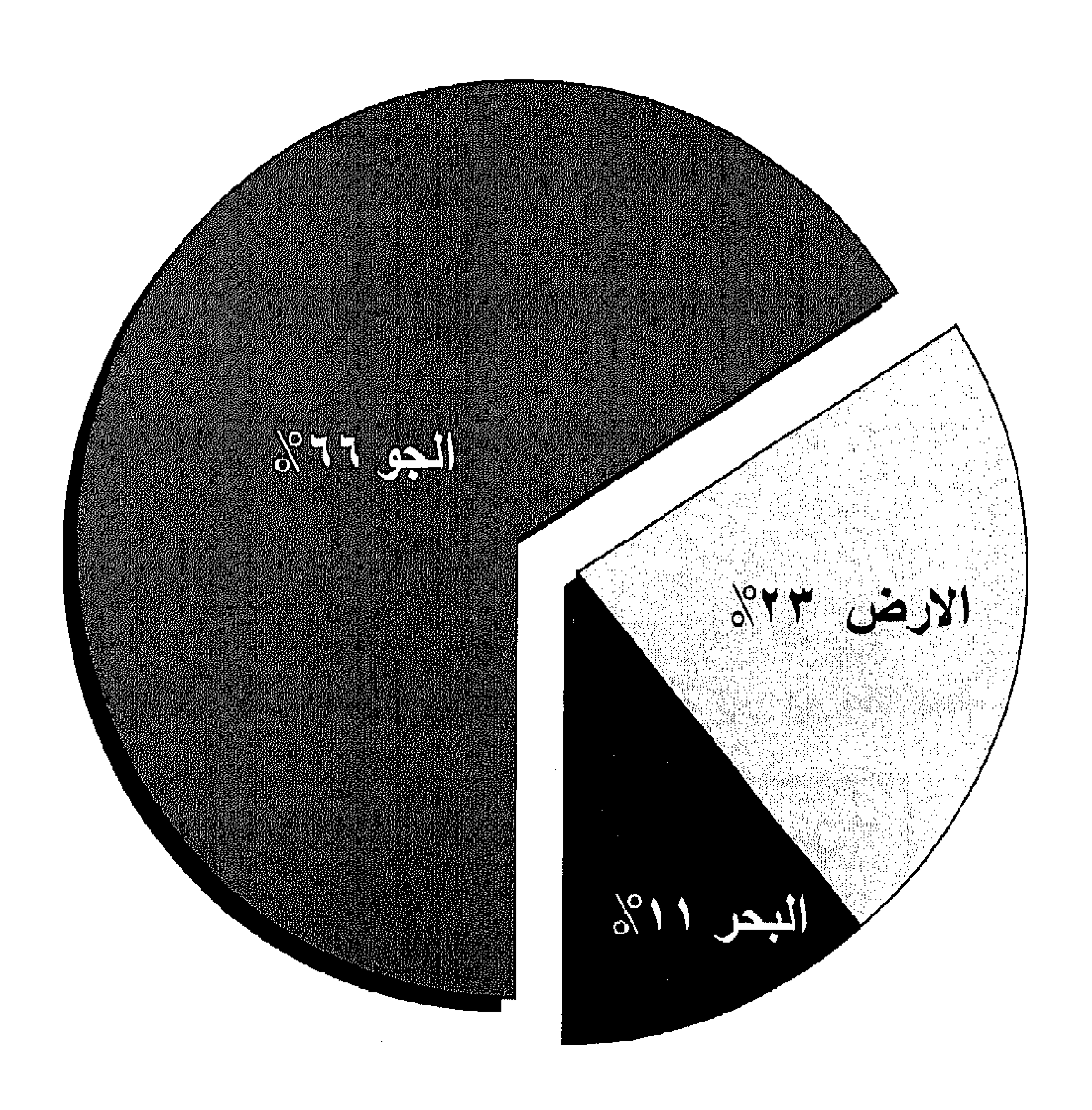
## أعداد السياح وفقاً لطريقة الوصول
## فى عام ١٩٩٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٧

| الجنسية | عام ١٩٩٨ | | عام ١٩٩٧ | |
|---|---|---|---|---|
| | العـــــدد | ٪ | العـــــدد | ٪ |
| جـــــواً | ٢٢٨٠٨١٦ | ٦٦ | ٢٧٤٤٥٧٥ | ٦٩,٣ |
| بـحـــــراً | ٣٨٤٨٢٧ | ١١,٢ | ٤٧٨٣٨٣ | ١٢,١ |
| بـــــــراً | ٧٨٨٢٢٣ | ٢٢,٨ | ٧٣٨٤٥٨ | ١٨,٦ |
| الجـــمـلـة | ٣٤٥٣٨٦٦ | ١٠٠ | ٣٩٦١٤١٦ | ١٠٠ |

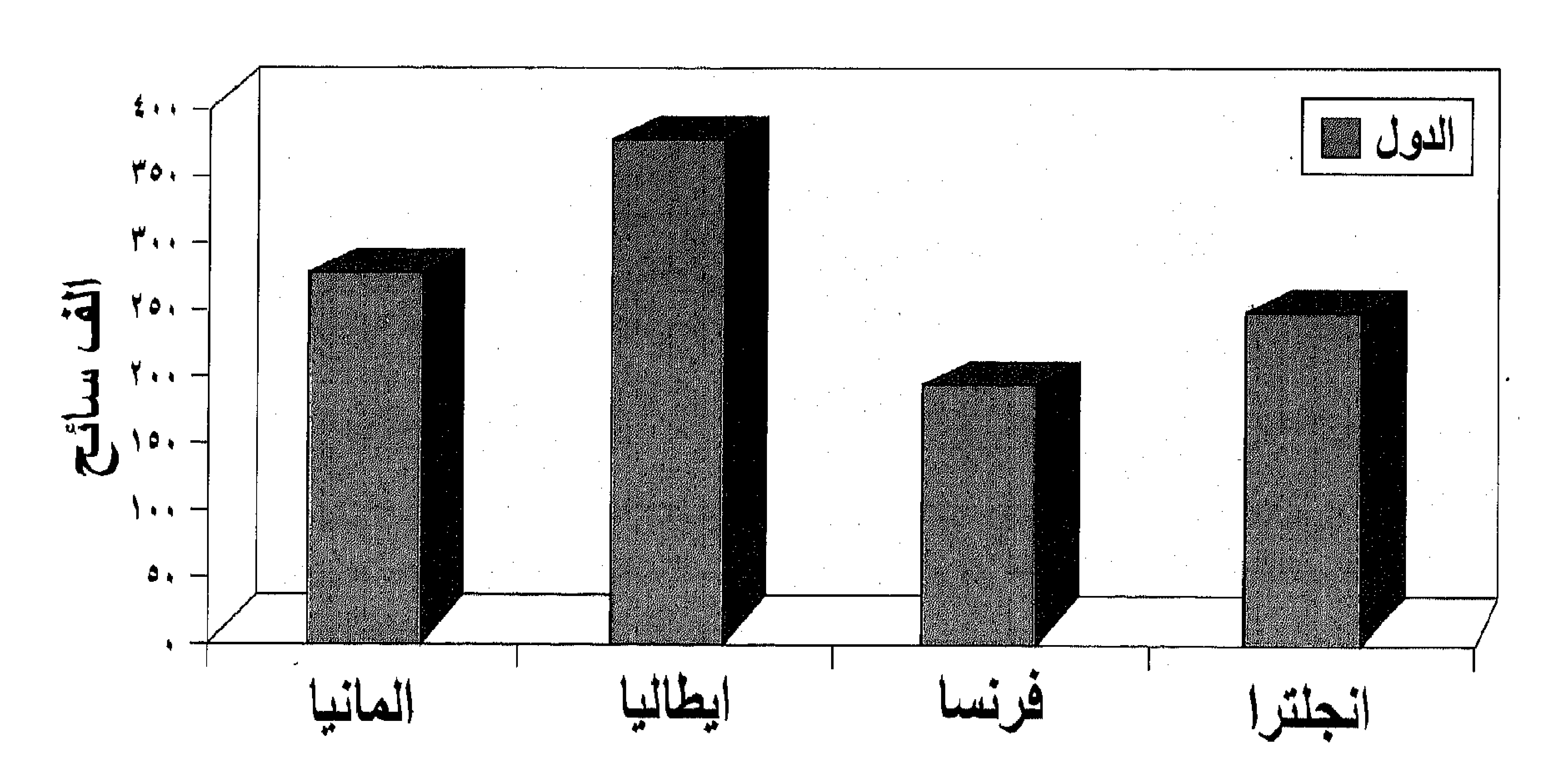
مع ملاحظة أن الوصول عن البحر والبر يقتصر على الدول العربية المجاورة .



## أعداد السياح
## وفقاً لوسيلة الوصول




## الدول الرائدة
## للسياحة فى مصر








لعل أحد الظواهر الإيجابية هو التزايد الكبير الذى حدث فى إعداد السائحين فى عام ١٩٩٩ إذ تجاوز أعداد السائحين رقم المليونين سائح خلال الست شهور الأولى من ١٩٩٩ بمعدل زيادة بلغ حوالى ٦١٪ كما قاربت أعداد الليالى السياحية الثلاثة عشر مليون ليلة سياحية بنسبة زيادة بلغت ٧٥٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٨ عن نفس الفترة.

وبنهاية العام المالى ١٩٩٩/٩٨ بلغ أعداد السائحين حوالى ٤,٣ مليون سائح بنسبة زيادة عن عام ٩٧/١٩٩٨تزيد عن٢٥٪ كما بلغت الليالى السياحية حوالى ٢٥,٧مليون ليلة سياحية.

ويوضح الجدول التالى الحركة السياحية الوافدة والليالى السياحية المحققة فى الفترة من يناير- يونيو ١٩٩٩ بالمقارنة بنفس الفترة فى السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨:

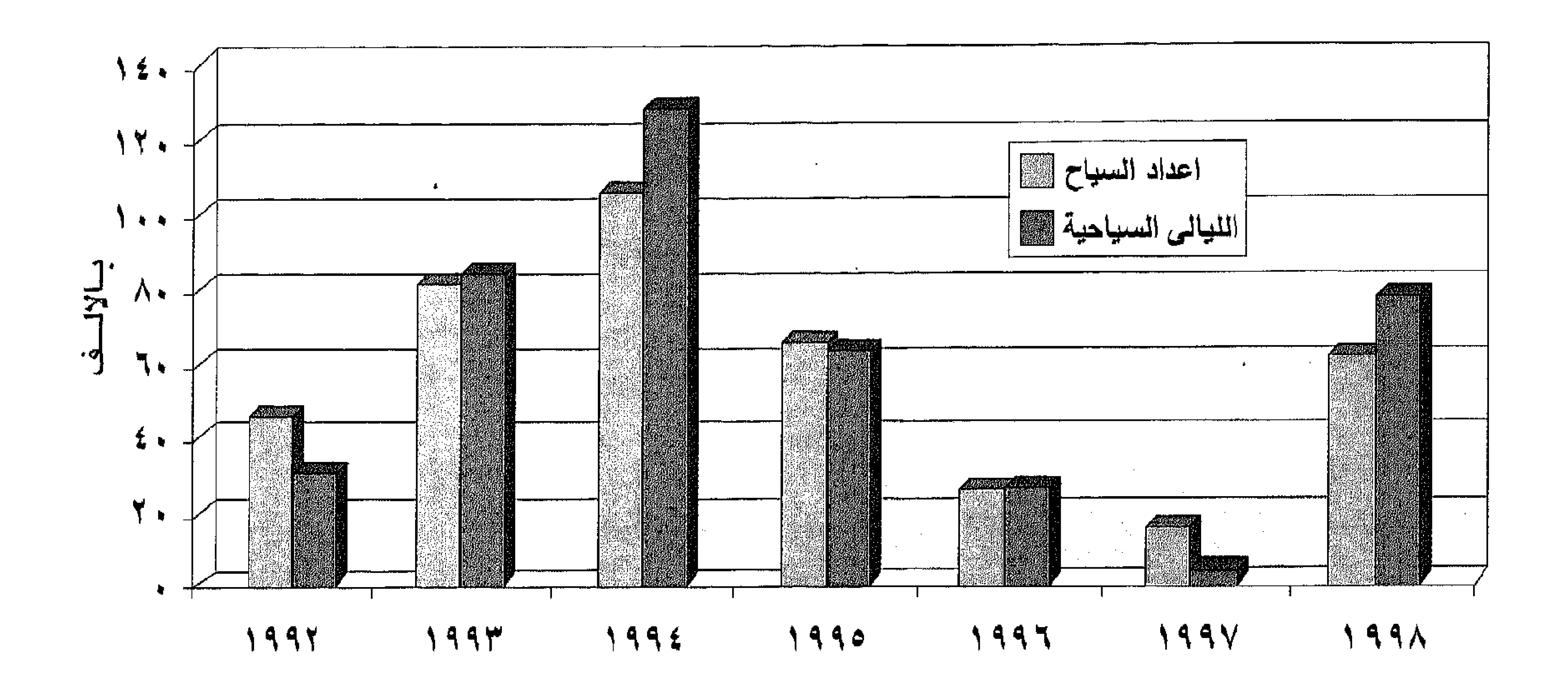
**معدلات الزيادة فى أعداد السياح**
**والليالى السياحية خلال الفترة يناير-يونيو سنة ١٩٩٩**

| الفترة من يناير - يونيو | أعداد السائحين الوافدين ٪ | الليالى السياحية٪ |
|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ٤٤,٩ | ٣٠,٣ |
| ١٩٩٣ | ٧٩,٧ | ٨٢,٤ |
| ١٩٩٤ | ١٠٥,٢ | ١٢٧,٣ |
| ١٩٩٥ | ٦٥,٧ | ٦٢,٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٥,٥ | ٢٥,٨ |
| ١٩٩٧ | ١٢,٩ | ٣,٤ |
| ١٩٩٨ | ٦٠,٦ | ٧٤,٩ |

× أعداد السياح الوافدين فى الست شهور الأولى من عام ١٩٩٩ ٢,١٥ مليون سائح
× الليالى السياحية فى الست شهور الأولى من عام ١٩٩٩ ١٢,٩ مليون ليلة

يشير الجدول السابق إلى ظاهرة إيجابية واضحة مضمونها أن حركة السياحة خلال الست شهور الأولى من عام ١٩٩٩ قد فاقت السنوات السابقة وهو ما يؤكد على نمو السياحة فى مصر وإسترداد مكانتها ومحو أثر حادثة الأقصر .

## معدلات الزيادة فى أعداد السياح والليالى السياحية




وقد لحقت الزيادة جميع المجموعات الرئيسية كما لحقت الزيادة جميع الجنسيات بدون إستثناء وبلغت الزيادة أقصاها فى سائحى الدول الشرقية وكانت نسبتها ٦١,٤٪ ثم سائحى أوربا الغربية ٦٣,٩٪ وبلغت الزيادة أدناها فى السائحين العرب وكانت نسبتها ٦,١٪ وذلك وفقاً للتفصيل الآتى:

## أولاً : أعداد السائحين :

لقد بلغ أعداد السائحين خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ حوالى ٢,١٥ مليون سائح زيادة قدرها ٦٠,٦٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٩٨ :

ويمثل سائحو أوربا الغربية (١,١٣٤ الف سائح) ٥٢,٧٪ من إجمالى عدد السائحين

ويمثل السائحون العرب (٤٣٧ الف سائح) ٢٠,٣٪ من إجمالى عدد السائحين

ويمثل سائحو آسيا (٢٧١ الف سائح) ١٢,٦٪ من إجمالى عدد السائحين

ويمثل السائحون أمريكا الشمالية (١٠٨ الف سائح) ٥٪ من إجمالى عدد السائحين
(الولايات المتحدة الأمريكية+كندا)

ويمثل سائحو الكتلة الشرقية (١٣٩ الف سائح) ٦,٥٪ من إجمالى عدد السائحين
(دول أوربا الشرقية+ جمهوريات الكومنولث الروسى+الصين الشعبية)





## ونمثل الجنسيات المتبقية:

| | |
|---|---|
| أفريقيا | ٢٣ ألف سائح |
| أمريكا الشمالية | ٢٠ ألف سائح |
| أستراليا | ١٨ ألف سائح |
| أخرون | ٩ آلاف سائح |
| إجمالي عام | ٢١٥٢ ألف سائح ١٠٠٪ |

وقد إستمرت الدول الأوربية الأربع الرائدة وهى إيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا إحتلالها المراكز الأربعة الأولى فى عام ١٩٩٩ وذلك على التفصيل التالى:

| | | | |
|---|---|---|---|
| إيطاليا | ٣١٤ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ١٢٣,٣٪ | وذلك بالمقارنة بذات الفترة من عام ١٩٩٨ |
| ألمانيا | ٢٣٩ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ١٧٥,٩٪ | |
| فرنسا | ١٦٢ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ١٣٥٪ | |
| المملكة المتحدة | ١٥١ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ٦٦,١٪ | |

وبالنسبة للدول العربية فقد إحتلت المملكة العربية السعودية وفلسطين وليبيا والأردن المراكز الأربعة الأولى على التفاصيل التالى :

| | | | |
|---|---|---|---|
| المملكة العربية السعودية | ٨٧ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ٧,٩٪ | وذلك بالمقارنة بذات الفترة من عام ١٩٩٨ |
| فلسطين | ٧٦ ألف سائح | بنقص بلغت نسبتها –١,٧٪ | |
| ليبيا | ٦٨ ألف سائح | بنقص بلغت نسبتها –١٠,١٪ | |
| الأردن | ٣٦ ألف سائح | بزيادة بلغت نسبتها ١٠,٢٪ | |

## ثانياً :الليالى السياحية

بلغت الليالى السياحية ١٢٩٤٠ ألف ليلة سياحية فى الست شهور الأولى من عام ١٩٩٩ بزيادة بلغت نسبتها ٧٤,٩٪ بالمقارنة بنفس الفترة من عام ١٩٩٨ وقد لحقت الزيادة بليالى المجموعات الرئيسية وبلغت الزيادة أقصاها فى ليالى سائحى القارة الأوربية بنسبة ١٢٠,٨٪ ثم فى ليالى سائحى آسيا وبلغت نسبتها ٢٥,٩٪ ثم فى سائحى الولايات المتحدة الأمريكية وبلغت نسبتها ٢١,٩٪ وقد لحق النقص فقط فى ليالى السائحين العرب وبلغ نسبته ٠,١٥٠٪.

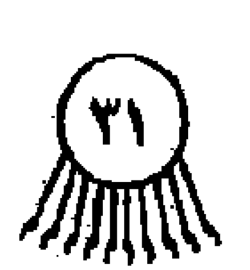
وفى إطار دول أوربا الغربية جاءت لليالى سائحى الدول الأربع الرائدة على النحو التالى:

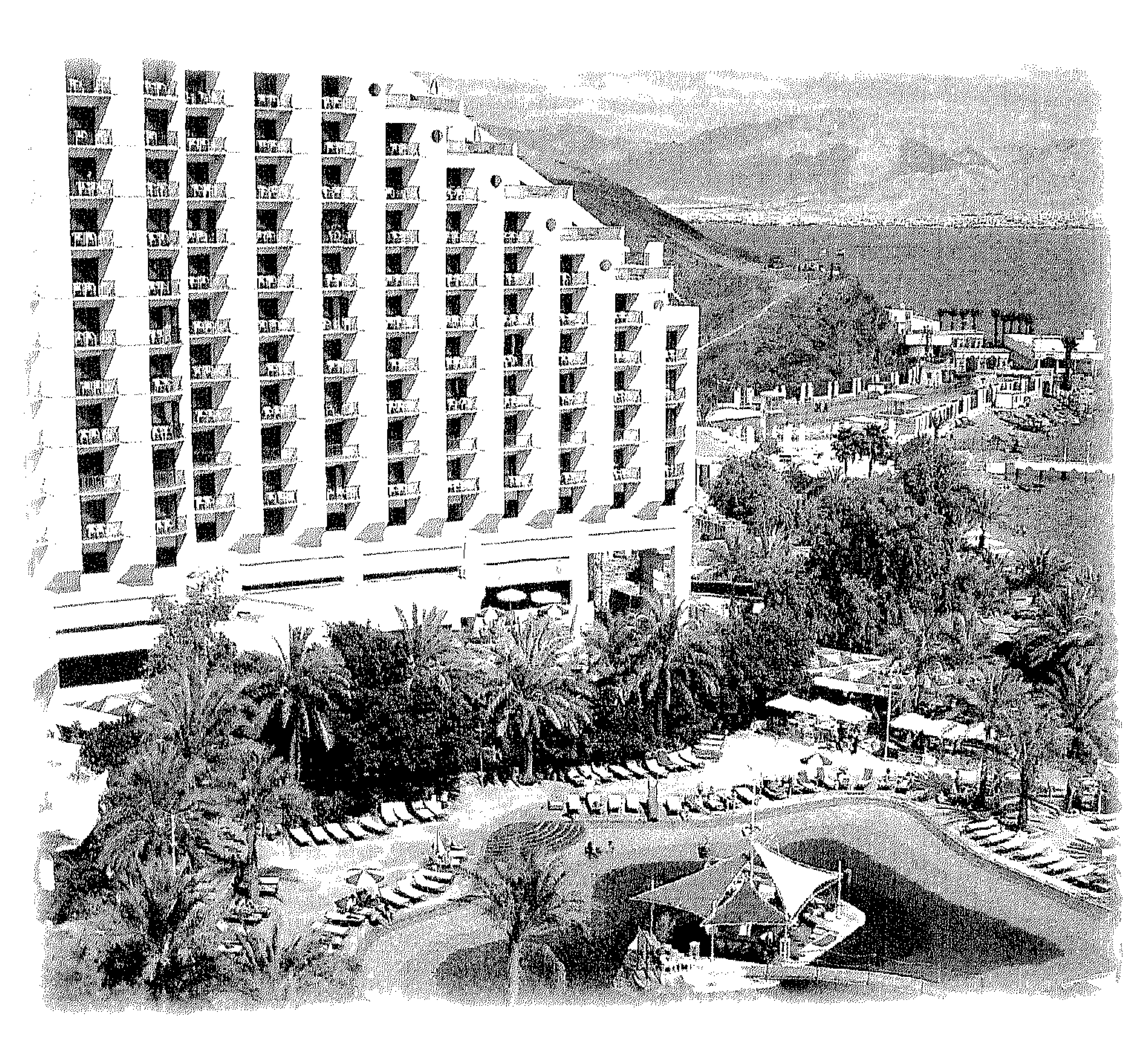
| | | |
|---|---|---|
| إيطاليا | ٢٤٠٠ ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها ١٣٦,٢٪ | وذلك بالمقارنة بالفترة المماثلة من عام ٩٧ |
| ألمانيا | ٢٠٢٣ ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها ٢١٩,٦٪ | |
| فرنسا | ١٣٣٣ ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها ١٧٥,٧٪ | |
| المملكة المتحدة | ٧٩٦ ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها ٦٤,٥٪ | |

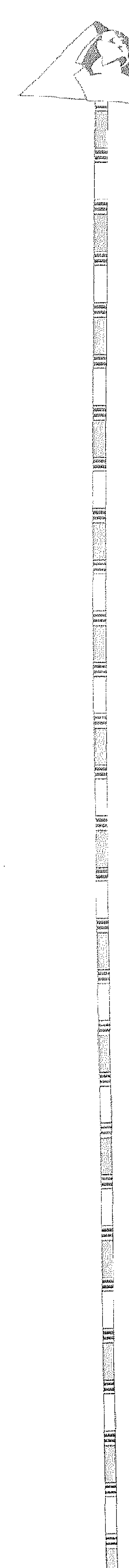
وبالنسبة للدول العربية فقد إحتلت ليالى سائحى السعودية والسودان وفلسطين والأردن المراكز الأربعة الأولى على التفصيل التالى:

| | | |
|---|---|---|
| المملكة السعودية | ٤٩٣ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها ١٣,١٪ | وذلك بالمقارنة ذات الفترة من عام ١٩٩٧ |
| فلسطين | ١٧٧ألف ليلة سياحية بزيادة بلغت نسبتها -٣٤,٧٪ | |
| ليبيا | ١٦٦ألف ليلة سياحية بنقص بلغت نسبتها -١٠,٦٪ | |
| الأردن | ١٦٥ألف ليلة سياحي بنقص بلغت نسبتها -١,٠٪ | |

وجدير بالذكر أن نسبة أعداد السياح القادمين لمصر إلى عدد سياح العالم بلغت ٠,٥٥٪ فى عام ١٩٩٨ بعد أن كانت ٠,٦٥٪ فى عام١٩٩٧، إلا أنها من المتوقع أن ترتفع مرة أخرى فى عام ١٩٩٩ لتفوق ٠,٦٥٪.







# ٥- الطاقات الإيوائية



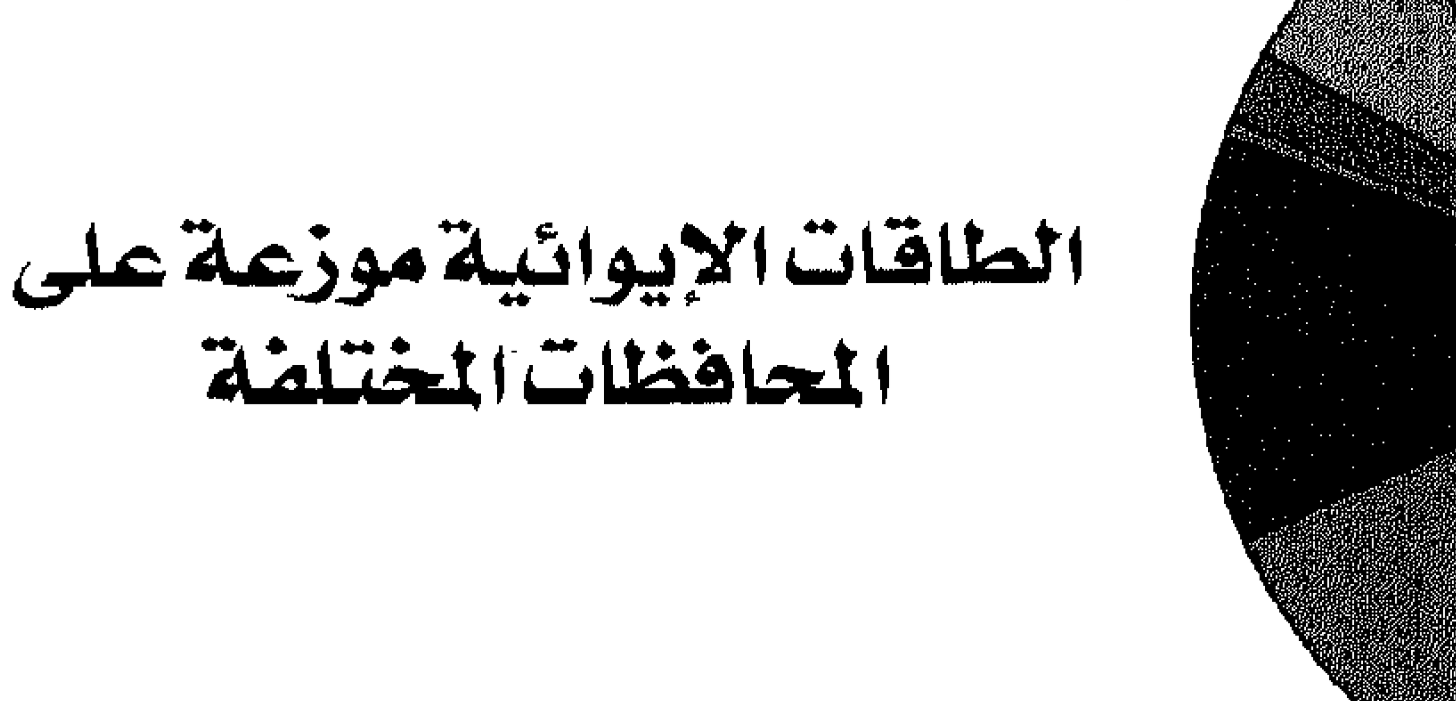


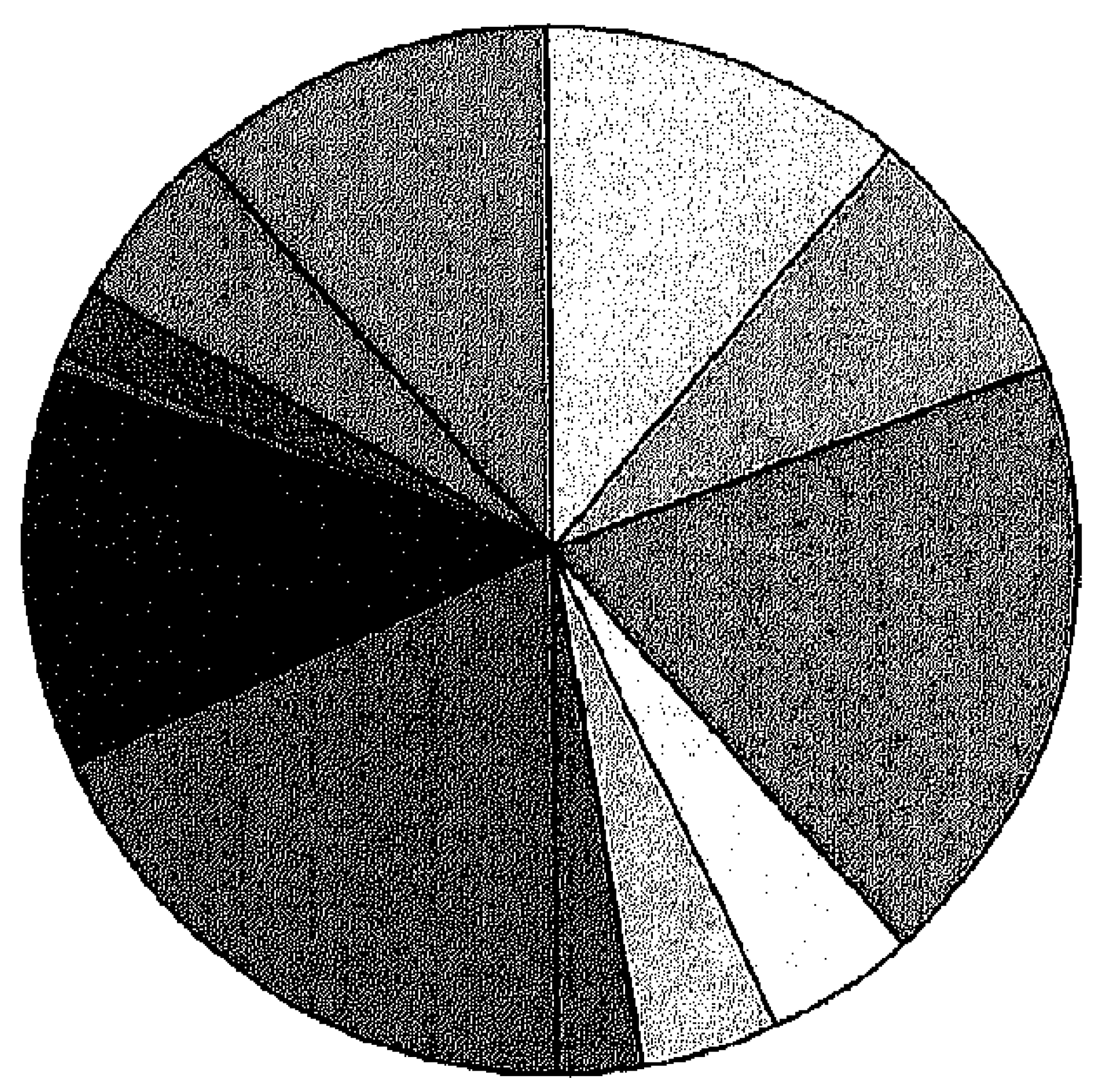
# الطاقات الإيوائية

بلغت الطاقة الفندقية الإجمالية فى نهاية عام ١٩٩٨ حوالى ٨٣ ألف غرفة ومن المتوقع إضافة ٧٧١٨ غرفة جديدة خلال عام ١٩٩٩ بتكلفة تزيد على ١,٥ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٩,٣ ونوضح فى الجدول التالى التوزيع النسبى للوحدات والغرف القائمة على المحافظات المختلفة.

## التوزيع النسبى للوحدات والغرف القائمة على المحافظات السياحية حتى ١٩٩٩/٣/٣١

| السنوات | عدد الوحدات | ٪ | عدد الغرف | ٪ | عدد الآسرة | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ٨٠ | ٩,٢ | ١١٣٢٧ | ١٣,٧ | ٢٢٤٧٥ | ١٣,٥ |
| الجيزة | ٦٦ | ٧,٦ | ٨٤٢٥ | ١٠,٢ | ١٧٢٠١ | ١٠,٣ |
| القاهرة الكبرى | ١٤٦ | ١٦,٨ | ١٩٧٥٢ | ٢٣,٩ | ٣٩٦٧٦ | ٢٣,٨ |
| الأسكندرية | ٥٥ | ٦,٣ | ٤٥٩٢ | ٥,٦ | ٩١٤٧ | ٥,٥ |
| الأقصر | ٤٤ | ٥,١ | ٤٣٠٩ | ٥,٢ | ٨٥٩٧ | ٥,٢ |
| أسوان | ٢٦ | ٣ | ٢٧٠٨ | ٣,٣ | ٥٣٩٢ | ٣,٢ |
| البحر الأحمر | ١١٩ | ١٣,٧ | ١٨٧٣١ | ٢٢,٧ | ٣٨٤٨٣ | ٢٣,١ |
| جنوب سيناء | ١٠٧ | ١٢,٣ | ١٢٦٩٧ | ١٥,٢ | ٢٤٩٦٦ | ١٥ |
| شمال سيناء | ٦ | ٠,٧ | ٥٦٤ | ٠,٧ | ١٠٣٩ | ٠,٦ |
| مرسى مطروح | ٢٨ | ٣,٢ | ٢٢٢٦ | ٢,٧ | ٤٥٩٧ | ٢,٧ |
| مناطق أخرى | ١١٤ | ١٣,١ | ٥٦٣٣ | ٦,٦ | ١١٧٠٤ | ٧ |
| فنادق عائمة | ٢٢٥ | ٢٥,٨ | ١١٧١٣ | ١٤,١ | ٢٣٢٩٦ | ١٣,٩ |
| الإجمالى | ٨٧٠ | ١٠٠ | ٨٢٩٦٥ | ١٠٠ | ١٦٦٨٩٧ | ١٠٠ |



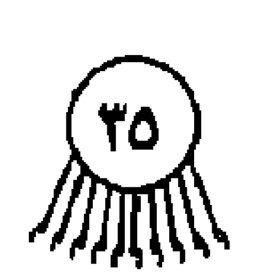



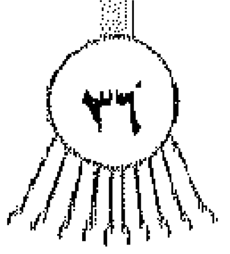
مع ملاحظة أن هناك حوالى ٥١ ألف غرفة تحت الإنشاء من المتوقع الإنتهاء من تنفيذها وتشغيلها خلال أربع سنوات وهى كما يلي :

## التوزيع النسبى للوحدات والغرف القائمة على المحافظات السياحية حتى ١٩٩٩/٣/٣١

| السنوات | عدد الوحدات | ٪ | عدد الغرف | ٪ | عدد الأسرة | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة | ١١ | ٣,١ | ١٦٨١ | ٣,٣ | ٣٣٦٢ | ٣,٢ |
| الجيزة | ١٨ | ٥,١ | ٢٤٢٥ | ٤,٧ | ٥٣٩٦ | ٥,١ |
| القاهرة الكبرى | ٢٩ | ٨,٢ | ٤١٠٦ | ٨ | ٨٧٥٨ | ٨,٣ |
| الأسكندرية | ٥ | ١,٤ | ٥٢٨ | ١ | ١٠٥٦ | ١ |
| الأقصر | ١١ | ٣,١ | ١٩٧١ | ٣,٨ | ٣٩٤٢ | ٣,٧ |
| أسوان | ١٠ | ٢,٨ | ٩٦٢ | ٢ | ١٩٢٤ | ١,٨ |
| البحر الأحمر | ٦٢ | ١٧,٤ | ١٣١٠٦ | ٢٥,٢ | ٢٦٨٠٢ | ٢٥,٣ |
| جنوب سيناء | ١٠١ | ٢٨,٤ | ٢١٠٨٩ | ٤١ | ٤٢٥٤٧ | ٤٠,٢ |
| شمال سيناء | ٤ | ١,١ | ٦٣٥ | ١,٢ | ١٢٧٠ | ١,٢ |
| مرسى مطروح | ٥ | ١,٤ | ٧١٩ | ١,٤ | ٢٥٧٤ | ٢,٤ |
| مناطق أخرى | ٤٠ | ١١,٢ | ٣٨٢٦ | ٧,٤ | ٨٠٥٤ | ٧,٦ |
| فنادق عائمة | ٨٩ | ٢٥ | ٤٤٤٥ | ٨,٧ | ٨٨٨٩ | ٨,٤ |
| الإجمالى | ٣٥٦ | ١٠٠ | ٥١٣٨٧ | ١٠٠ | ١٠٥٨١٦ | ١٠٠ |

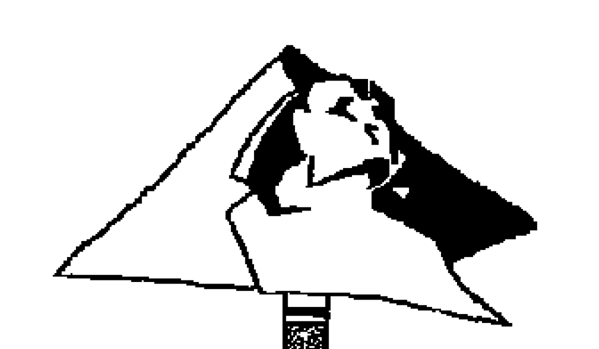
و من ناحية أخرى فقد بلغت شركات فنادق الإدارة الأجنبية فى مصر حوالى ٣٨ شركة تقوم بإدارة حوالى ١١٥ فندق بطاقة إجمالية ٣٨١٨٥ غرفة ، ٥٥٩٤٧ سرير.



# ٦- إنجازات الإتحاد المصرى للغرف السياحية





# إنجازات الإتحاد المصرى للغرف السياحية:

يمكن تلخيص الإنجازات الرئيسية للإتحاد خلال عام١٩٩٨ / ١٩٩٩ فى إطار الدور الذى حدده القانون رقم ٨٥ لسنة ٦٨ المعدل بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ فى الآتى:

**أولاً:** دعم دور القطاع السياحى فى الإقتصاد القومى وذلك من خلال المعاونة الفعالة والصادقة لوزارة السياحة وجميع عناصر القطاع السياحى والغرف من أجل أستعادة الحركة السياحية الوافدة إلى معدلاتها الطبيعية بحيث نجد أن القيادة السياسية والحكومة قد بذلت الجهد السياسى لإحتواء آثار أزمة الأقصر كما أن وزارة السياحة برئاسة السيد وزير السياحة دكتور ممدوح البلتاجى وأجهزتها المختلفة وبالتعاون مع الإتحاد المصرى للغرف السياحية والغرف السياحية الأربعة قد قامت ببذل الجهود المهنية السياحية المتواصلة من خلال المشاركة فى الندوات والمؤتمرات والمعارض والإتصالات الشخصية ومع وسائل الإعلام ومنظمى الرحلات.

و ذلك فى إطار خطة التنشيط السياحى الرئيسية التى وضعت بواسطة اللجنة العليا للتنشيط السياحى برئاسة السيد الدكتور وزير السياحة وبمعاونة الإتحاد والغرف السياحية وباقى الأجهزة المعنية.

**ثانياً:** المساهمة فى تنشيط وترويج القطاع السياحى المصرى من خلال:

أ- المعاونة فى عقد مؤتمر SNAV بالأقصر وذلك بمساهمة مالية مقدارها ٢٤٠ ألف جنيه وهى تعادل حوالى ربع الإيرادات المالية للإتحاد خلال العام المالى٩٨/١٩٩٩ وقد كان لعقد هذا المؤتمر أثره الإيجابى فى إسترداد حركة السياحة خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ١٨شهراً من تاريخ وقوع حادثة الأقصر، إذ بدأت الحركة فى النمو فى أواخر عام ١٩٩٨ حيث أخذت فى النمو السريع مع بداية عام ١٩٩٩ وبلغت ذروتها فى يوليو ١٩٩٩ إذ زاد عدد السياح والليالى السياحية بحوالى ٢٢,٩٪ ، ٤٠,١٦٪ على التوالى بالمقارنة بنفس الفترة فى عام ١٩٩٨ بل فاقت عام الذروة (١٩٩٧) بـ ١١,٢٦٪ ، ١٦,٩٣٪ على التوالى.

ب- كلف الإتحاد السادة ممثلى الغرف المشاركين فى المعارض والمؤتمرات الدولية بتمثيل الإتحاد أضافة إلى تمثيل غرفهم خلال مشاركتهم فى المعارض الخارجية ولقد أسند النصيب الأكبر من هذه التكليفات إلى السيد رئيس غرفة الفنادق بصفة سيادته نائب رئيس الإتحاد.

وقد مثل الإتحاد فى مؤتمرين خلال عام٩٨/١٩٩٩:

- مؤتمر ومعرض W.T.M حيث ركز ممثل الإتحاد مشاركته فى حضور إجتماعات منظمة.W.T.O التى عقدت ندواتها على هامش معرض .W.T.M .
- مؤتمر معرض الآستا فى الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ- فى مجال دعم الأنشطة الرامية إلى تنشيط السياحة ساهم الإتحاد بالآتى:
(١) لقاء رئيسة الآستا السابقة بتاريخ٢٦/٧/١٩٩٨.
(٢) لقاء سكرتارية الإتحاد العربى للفنادق والسياحة خلال الفترة من ٢١-٢٤/٩/١٩٩٨ أثناء تواجدهم بالقاهرة للإعداد لعقد إجتماع الجمعية العمومية للإتحاد العربى للسياحة والفنادق.
(٣) لقاء المشاركين فى ندوة منظمة السياحة العالمية التى عقدت بالقاهرة بتاريخ ٤/١١/١٩٩٨.
(٤) لقاء الجمعية العمومية للإتحاد العربى للفنادق والسياحة يوم ٣٠/١١/١٩٩٨.
(٥) لقاء المشاركين فى مؤتمر السياحة العربية الذى نظمته جريدة الجمهورية يوم٢٤/١١/١٩٩٨.
(٦) لقاء مجلس إدارة منظمة الاوفتا يومى١٥-١٦ مايو ١٩٩٩.

د- شارك الإتحاد فى حضور المؤتمر الرابع للسياحة البيئية لدول البحر المتوسط فى يونيه ١٩٩٩ .
هـ- المشاركة فى مؤتمر W.T.O ببولندا خلال أكتوبر ١٩٩٨ .
و- المشاركة فى مؤتمر W.T.O بدمشق خلال شهر أبريل/مايو ١٩٩٩.
ز- المشاركة فى مؤتمر W.T.O بفرنسا خلال شهر يونيه ١٩٩٩ وذلك لحضور مؤتمر الأثر الإقتصادى للسياحة وهو متعلق بالدراسة التى يقوم الإتحاد بالإعداد لها.
ح- المشاركة فى إجتماعات مؤتمر الدورة الثانية للمجلس الوزارى العربى للسياحة باليمن خلال شهر يونيه ١٩٩٩ .

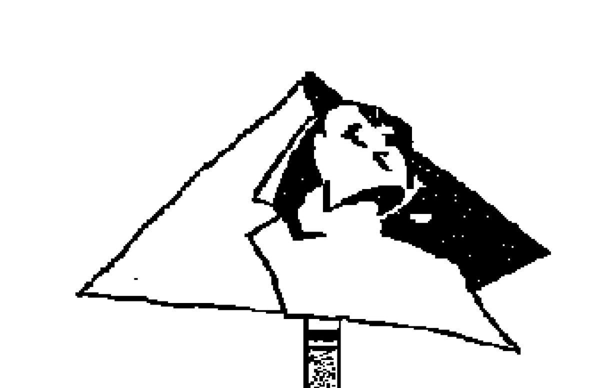
**ثالثاً:** إعداد الدراسات العلمية التى تخدم القطاع السياحى حيث تم المساهمة فى أربع دراسات:
١- دراسة أثر السياحة فى الإقتصاد القومى بالتنسيق مع المركز المصرى للدراسات الإقتصادية وهى دراسة علمية موثقة عن أثر السياحة فى الإقتصاد القومى المصرى بتكلفة إجمالية مقدارها ثمانون ألف دولار ساهم فيها الاتحاد بمبلغ عشرون الف دولار وكذلك وزارة الإقتصاد ووزارة السياحة والمركز المصرى وسيتم عرض نتائج هذه الدراسة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٩ .

٢- دراسة أثر تغير القوانين والقواعد المنظمة للطيران على السياحة والإقتصاد القومى المصرى ولقد تم التنسيق مع منظمة W.T.T.C على إعداد هذه الدراسة بتكلفة إجمالية حوالى ٣٥ ألف دولار سيتحمل تكلفتها كل من الإتحاد وغرفة الشركات وغرفة الفنادق بالتساوى فيما بينهم .. وذلك بهدف توضيح:

أ- القواعد الحالية المنظمة للطيران المنتظم والعارض والاثر الإقتصادى الذى يعود على السياحة من جراء تغير هذه القواعد.

ب- تحديد الطاقة الإستيعابية للمطارات الحالية والطاقة الواجب إضافتها لمقابلة التدفق السياحى المتوقع بكل منظمة من المناطق السياحية بمصر.



ت- دراسة الإختناقات والمعوقات فى التدفق السياحى وأسلوب التغلب عليها .
ث- أثر تغير القوانين والتشريعات الحالية علـى مصر للطيران والعائد المضاف إلي السياحة والإقتصاد القومى.

٣- دراسة التعديلات المطلوبة لقوانين الإدارة المحلية المعمـول بها حالياً ولقد تم تكليف السيد المستشـار القانونى للإتحاد ولجنة التشـريعات والقوانين بالإتحاد بإعداد هذه المقـترحات. هذا بالإضافة إلى تكليف الغرف بإبداء الرأى وتحديد مطالبها فى هذه التعديلات.

وخلال العام تم إستصدار تعليمات السـيد رئيس الوزراء بإيقاف العمل بالرسوم الإضافية التى فـرضتهـا المحافظات والمحليـات على الأنشطة السـياحيـة والتى كانت قـد وصلت فى بعض المواقع إلى أكـثر من٦٠٪ من إجـمالى نشاط المـنشآت السـياحيـة وقد سـاهم الإتحاد مباشرة فى الدفاع عن الصناعة فى مواجهة الجهات المعارضة لتنفيذ تلك التعليمات.

٤- دراسة القـوانين الحاليـة المنظمة للسـياحة والتـعديلات الواجـبة فى هذه القـوانين لتلائم التطور فى الأنظمة العالمية ولمواجهة الكيانات العملاقة ومنظمة التجارة العالمية ومتطلبات الجمعيات العمومية للإتحاد والغرف.
وينتظر الإنتهاء من هذه التعديلات خلال الدورة القادمة.

**رابعاً: تطوير الهيكل التنظيمى للإتحاد:**

فى ضوء التعديلات التى طالب بها أعضاء الجمعية العمومية للإتحاد تم إجراء الآتى:

١- تم وضع هيكل تنظيمى للإتحاد يتلائم مع متطلبات المرحلة القادمة، بحيث تضمن الهيكل التنظيمى.
أ- مركز للمعلومات.
ب- مسئول عند التدريب.
ت- مسئول للإعلام والعلاقات العامة.

٢- تم البـدء فى إنشاء مـركز للـمعلومـات يحقق الإتصـال بمراكـز معلومـات كل من وزارة السيـاحة ومركـز معلومات رئاسـة الوزراء والجهاز المركزى لـلتعبئـة العامة والإحـصاء والغـرف السيـاحـية وكـذا مع شـبكة الإنترنـت بحيث يمكن من خـلال هذا المركـز أن يتم الحصول على المعلومات التى تخدم كل من المستثمـر السياحى وشركات السياحة والفنادق ولاينتظر أن يظهر الأثر الفعلى للعمل بهذا المركـز قبل مرور عام على الأقل من إنشائه. وقد تم عمل موقع للإتحاد على شبكة المعلومات المشتركة للإتحاد الأوربى.

**خامساً :** دراسة أسلوب تسعير المنتج السياحى:

قام الإتحاد بالتصدى لهذه المشكلة عن طريق:

١- عقد ندوة بالإشتراك مع جمعية الكتاب السياحيين للإستماع لكافة وجهات النظر المتعلقة حول هذا الموضوع.

٢- تم عقد لقاء مع السيد محافظ البحر الأحمر وبحضور السيد الدكتور وزير السياحة ورئيس غرفة الفنادق وبعض السادة أصحاب الفنادق والمستثمرين فى البحر الأحمر لتحديد المشاكل والإستماع لوجهات النظر والإتفاق على إطار معين لسياسة التسعير.

٣- تم عقد لقاء مع السيد محافظ جنوب سيناء وبحضور السيد الدكتور وزير السياحة ورئيس غرفة الفنادق وبعض السادة أصحاب الفنادق والمستثمرين فى جنوب سيناء لتحديد المشاكل والإستماع لوجهات النظر والإتفاق على إطار معين لسياسة التسعير.

٤- تم حصر ما نشر من مقالات حول هذا الموضوع وتم تشكيل لجنة بالإتحاد لإعداد المقترحات الخاصة بسياسة التسعير.

٥- جارى الإتصال بعدد من بيوت الخبرة الأجنبية بشأن الحصول على بيانات عن سياسات الأسواق المجاورة والمنافسة سواء من ناحية التسهيلات الممنوحة أو الأسعار السائدة وكذا معدلات السائحين وكافة البيانات التى تساعد على إتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة فى كافة الظروف والتوقيتات.

٦- تم الإتفاق على تحديد سياسة التسعير والحد الأدنى للأسعار فى منطقة (جنوب سيناء - البحر الأحمر- الإسكندرية - الأقصر - أسوان) أما القاهرة فقد تم تقسيمها إلى ثلاث أجزاء (الهرم - وسط القاهرة - مصر الجديدة).

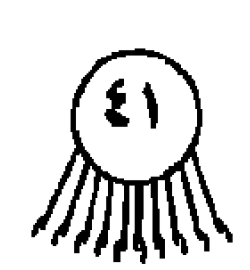
وكذا سياسة الرفع التدريجى للأسعار والخطوات التى سيتم أتباعها بواسطة غرفة الفنادق والإتحاد وكذا الوزارة لمواجهة مخالفة هذه التعليمات.
وخلال المرحلة السابقة والتى تعرضت فيها الصناعة لهجمات شرسة تدعو للتدخل فى تسعير المنتج السياحى قام الإتحاد بالدفاع عن الحق المشروع لصناعة السياحة فى حرية تسعير منتجاتها.

سادساً : متابعة القضايا المتعلقة بالسياحة:

١- تابع الإتحاد المناقشات المتعلقة بتقرير مستقبل مصر السياحى المقدم من لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشورى خلال جلساته ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ التى عقدت خلال شهر مارس.

٢- تابع الإتحاد المناقشات التى دارت فى المجالس القومية المتخصصة حول الدراسة المقدمة من مجموعة العمل برئاسة الدكتور إجلال راتب من معهد التخطيط القومى حول إقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وإنعكاساتها على الإقتصاد القومى.

٣- تابع الإتحاد قضية التسعير وتم توضيح الإجراءات المتخذة إستناداً على الدراسات التى يقوم الإتحاد بإعدادها.





٤- تابع الاتحاد قضية رسوم المحليات التى تزيد عن ٢٪ وقام بالعديد من الإجراءات مع السادة الوزراء المعنيين وكذا السادة المحافظين والتى إنتهت بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بعدم فرض رسوم تزيد عن ٢٪ إلا بقانون وما زال الإتحاد يتابع تطور هذه المشكلة التى تؤثر على الكثير من الفنادق فى كل من الأقصر والبحر الأحمر.

٥- تابع الإتحاد مشكلة تكرار الحوادث بالنسبة للأتوبيسات السياحية وأتخذ مجلس إدارة الإتحاد قراره بتشكيل لجنة برئاسة السيد وكيل أول وزارة السياحة وعضو مجلس إدارة الإتحاد إلا إنه نظراً لتصدى غرفة شركات السياحة لهذه المشكلة فقد تم تكليف الغرفة للقيام بالبحث والدراسة وإتخاذ الخطوات الفعالة من الحد من تكرار هذه الحوادث التى كادت تتحول إلى ظاهرة.

٦- إثارة البعض لظاهرة زيادة العرض عن الطلب بالنسبة للتوسع فى طاقة الإقامة فى بعض المناطق السياحية مما حدا بالإتحاد للقيام بالعديد من الإتصالات مع كل الجهات المعنية (الوزارة - المستثمرين - الغرف - أصحاب الأراء المتعارضة فى هذا الشأن) وعلى ضوء الدراسة التى سيكلف بها أحد بيوت الخبرة العالمية وكذا على ضوء الدراسة الجارى إعدادها بشأن أثر السياحة والقواعد الحاكمة المؤثرة على الطيران والطاقة الإستيعابية للمطارات سيتم الحوار للوصول إلى وجهة نظر الإتحاد فى هذا الشأن.

٧- قرار زيادة رسوم الحصول على تأشيرة الدخول فى منافذ الوصول مما دعى الإتحاد إلى عقد مؤتمر مع السيد رئيس هيئة ميناء القاهرة الدولى وبحضور ممثلى الجمعية العمومية للإتحاد والسادة أعضاء مجالس إدارات الغرف وأنتهى الحوار إلى موافقة السيد رئيس هيئة ميناء القاهرة على تأجيل تنفيذ هذا القرار.

## سابعاً : التدريب

و فى ضوء الإيمان التام بأن الجودة بمعناها الشامل تنبع أساساً من العنصر البشرى الذى يعتبر الدعامة الأساسية فى العمل السياحى فقد قام الإتحاد بالأنشطة التالية :

١- الإشتراك فى اللجنة التنفيذية العليا لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة السيد وزير القوى العاملة ويمثل الإتحاد والغرف فى هذه اللجنة كل من رئيس اللإتحاد ورئيس غرفة الفنادق والتى تهدف إلى توفير العمالة اللازمة على المستوى الوطنى طبقاً لضوابط ومعايير محددة.

٢- تم الإشتراك فى لجنة تحديد التوصيف المهنى والمواصفات القاسية ومعدلات الأداء التابعة لكل من وزارة العمل والصندوق الأجتماعى ولقد تم تحديد عشرون مهنة سياحية بناء على توصية كل من غرفة الفنادق والشركات والمنشآت السياحية وسيتم العمل على وضع التوصيف المهنى طبقاً للمواصفات العالمية ومعدلات الأداء وأساليب القياس لهذه المهن بتمويل من الصندوق الإجتماعى .

٣- قام الإتحاد بالتنسيق وإعداد مشروع تدريبي لعدد ٥٠٠ متدرب لصالح غرفة الفنادق مع الصندوق الإجتماعي على أساس مساهمة الإتحاد بنسبة ٥٪ من تكاليف تنفيذ هذا المشروع وأن تساهم غرفة الفنادق بنسبة ١٠٪ من تكاليف تنفيذ هذا المشروع على أن يتحمل الصندوق الإجتماعي بباقي التكاليف بشرط أن يسدد نسبة ٦٠٪ من المتدرب عقب تأهيله وتعيينه وعلى أقساط شهرية على مدار سنتين. ولقد تم توقيع عقد تنفيذ التدريب في بداية شهر أكتوبر ٩٩.

٤- تم وضع الإطار العام لتدريب عدد ١٥ ألف متدرب لصالح القطاع السياحي على مدار خمس سنوات بمعدل ثلاث آلاف متدرب سنوياً وذلك للغرف السياحية الأربعة بتكلفة إجمالية مقدارها حوالى ٢٨ مليون جنيه تساهم فيها وزارة السياحة بمبلغ ٤,٥ مليون جنيهاً وقد وافقت وزارة السياحة فعلاً أن تساهم بمبلغ ٨٠٠ ألف جنيه مقدار حصتها في العام الأول وستتراوح نسب مساهمة الإتحاد والغرف ما بين١٠-١٥٪ يتحمل الصندوق الإجتماعي بباقي التكلفة.

# الاتحاد المصرى للغرف السياحية



السيد / أحمد المغربى
رئيس مجلس إدارة الاتحاد

السيد / محمد نسيم
نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد

السيد/حسين بدران
وكيل أول وزارة السياحة

السيد/ أحمد الحاتى
أمين الصندوق

السيد / إلهامى الزيات

السيد / حسن يحى

السيد/ عاطف الوصيف

السيد/ عادل عبد الرازق

السيد/ عز الدين إبراهيم

السيد/ عز الدين الشبراوى

السيد / عزيز جرجس

السيد/ على عبد العزيز

السيد / صالح سلومة

السيد/ مرسى الجابرى

السيد/ نبيل عبد اللطيف

الدكتور/ صلاح عبد الوهاب
المستشار القانونى للاتحاد

السيد /أحمد الخادم
مدير الاتحاد

السيد/ سعد العباسى
نائب مدير الاتحاد

# غرفة المنشآت الفندقية



السيد / محمد نسيم
رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / محمد عزب
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / مصطفى البدوى
أمين الصندوق

السيد / أحمد النحاس

السيد / المحمدى حويدق

السيد / حسن يحى

السيد / حمدى عجيز

السيد / فتحى نور

السيد / محمد أبو النجا

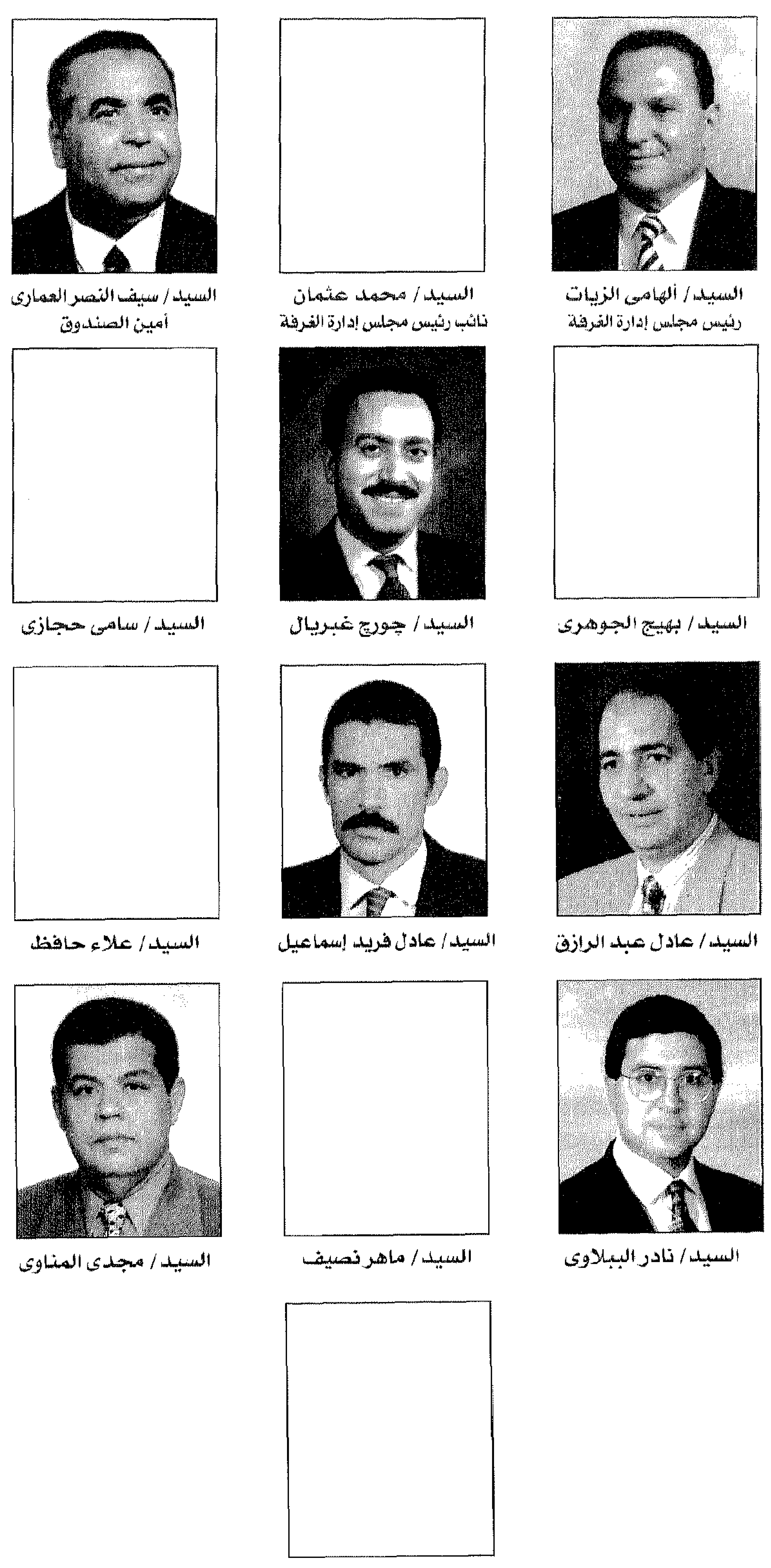
السيد / مصطفى الجندى

السيد / منير غبور

السيد / وسيم محى الدين

السيد / محمود سالم
أمين عام الغرفة

# غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة



السيد / ألهامى الزيات
رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / محمد عثمان
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / سيف النصر العمارى
أمين الصندوق

السيد / بهيج الجوهرى

السيد / چورچ غبريال

السيد / سامى حجازى

السيد / عادل عبد الرازق

السيد / عادل فريد إسماعيل

السيد / علاء حافظ

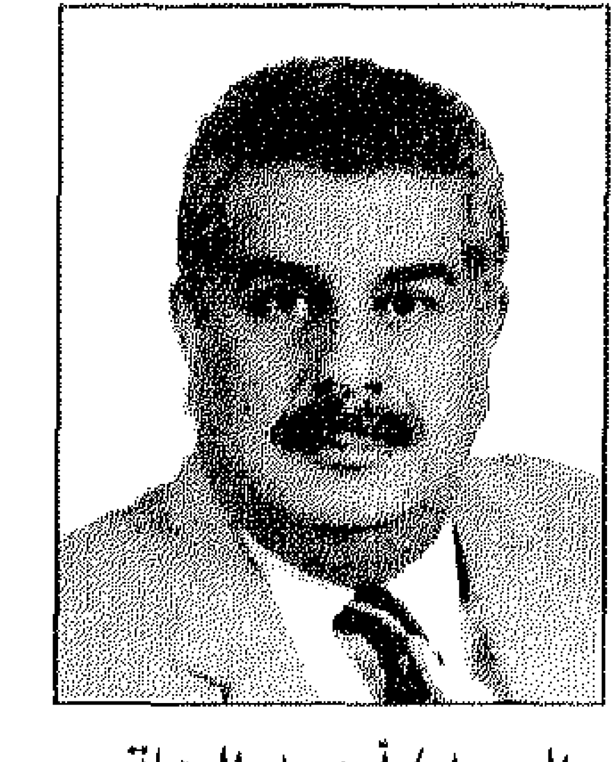
السيد / نادر الببلاوى

السيد / ماهر نصيف

السيد / مجدى المناوى

السيد / رياض قابيل
أمين عام الغرفة

# غرفة المنشآت السياحية



السيد / أحمد الحاتى
رئيس مجلس إدارة الغرفة



السيد / فؤاد سماحة
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة



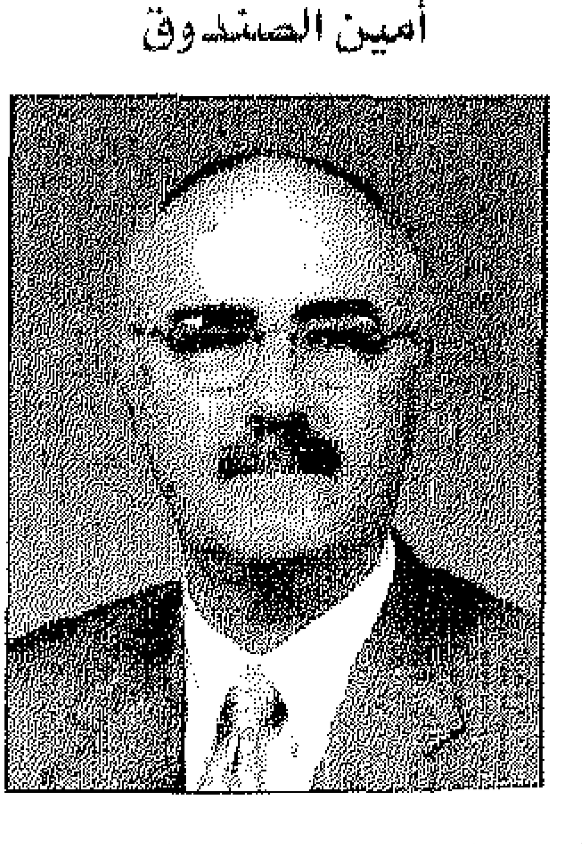
السيد / حسن إبراهيم خضر
أمين الصندوق

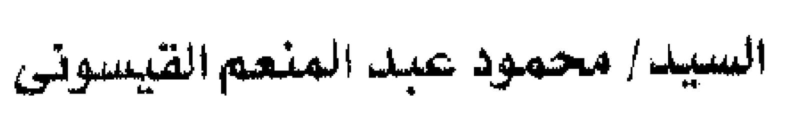


السيد / خالد عثمان



السيد / عز الدين إبراهيم





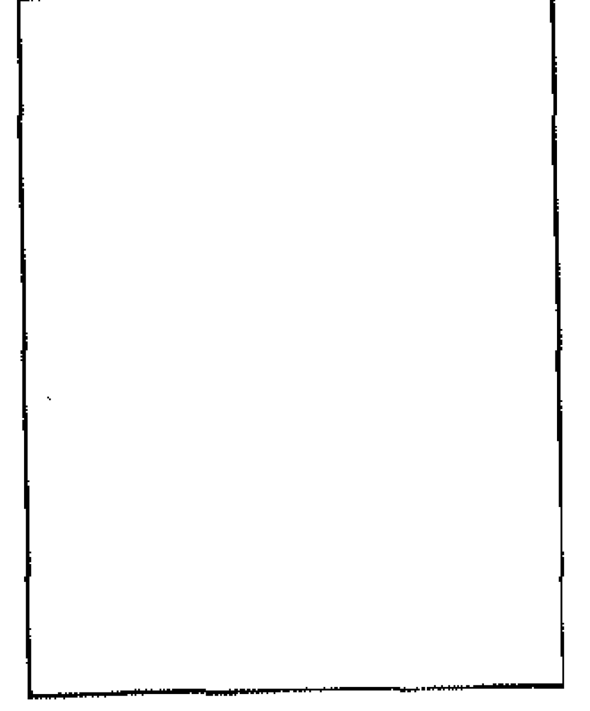
السيد / محمود عبد المنعم القيسونى



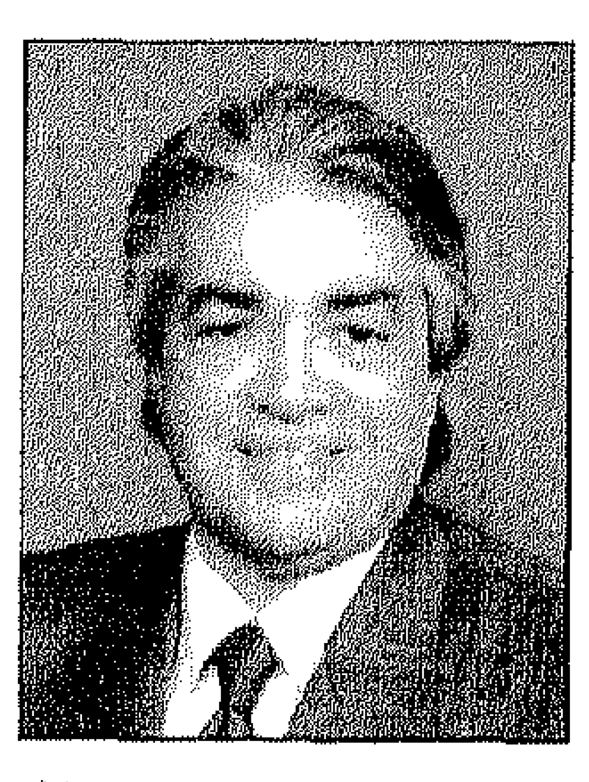
السيد / محمد عادل عثمان



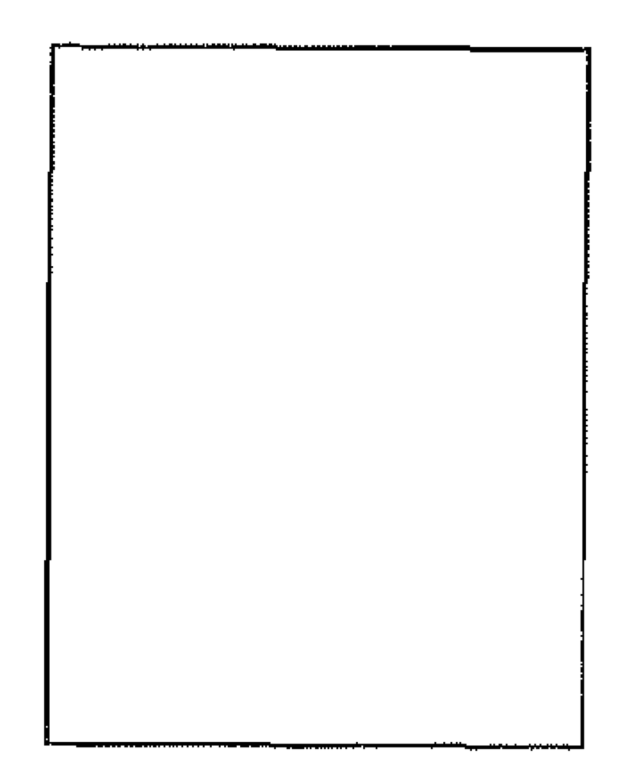
السيد / محمد حامد أبو زيد



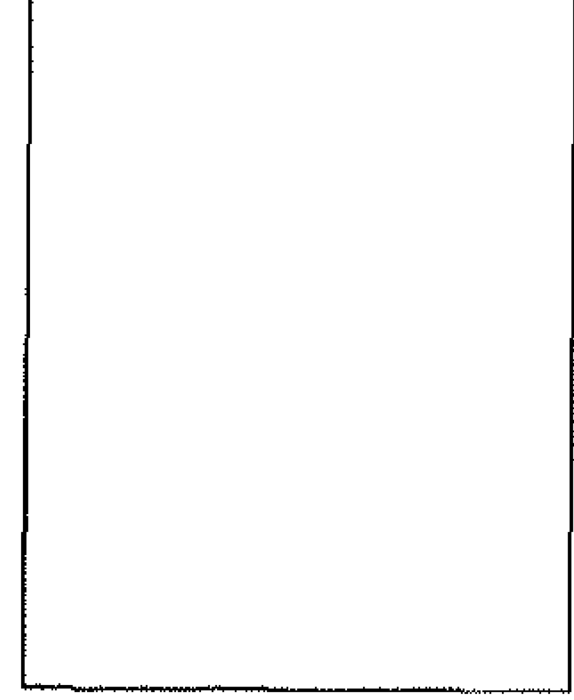
السيد / شكرى حسين صالح



السيد / مجدى محمود الملاح



السيد / يوسف مرقص فهمى



السيد / إسماعيل شوقى
المستشار القانونى وأمين
عام الغرفة

# غرفة العاديات والسلع السياحية



السيد / مرسى الجابرى
رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / محمد حسين العجاتى
نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة

السيد / حسن محمد حسن
أمين الصندوق

السيد / إبراهيم القماطى

السيد / أمير فؤاد فرج فايد

السيد / ايهاب عبد الله عطية

السيد / حسين صابر

السيد / على رضا الخرسانى

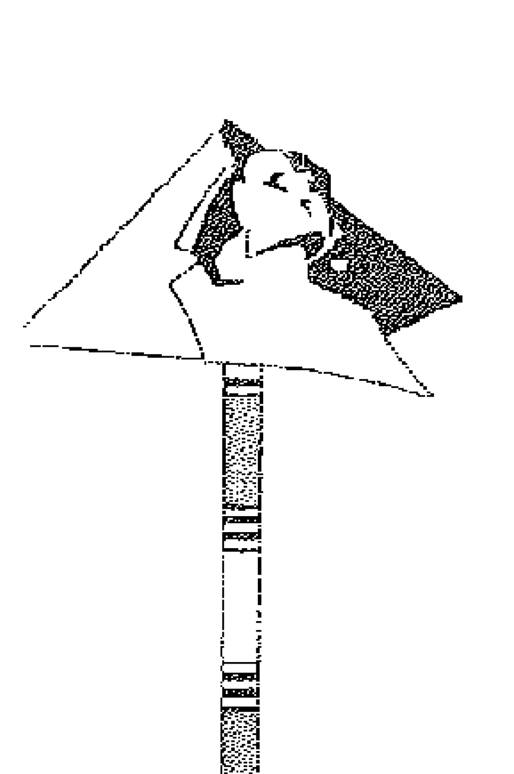
السيد / فاروق خطاب

السيد / فتحى فاوى خليل

السيد / فريدى ارشاك

السيد / محمد على قاسم

السيد / سعد العباسى
أمين عام الغرفة



# THE EFTC's ACHIEVEMENTS DURING THE YEAR 1998-1999

In the aftermath of the 1997 Luxor attack, the EFTC has had to rise to its members expectations as well as to its national duty as the propeller of the Egyptian tourism industry, to meet the challenges imposed by that incident and to restore the flow of tourists and revenues in the shortest time possible.

**This was realised in several ways , such as :**

* Endorsing the role of the private tourism sector in collaboration with the Ministry of Tourism and other government agencies to restore the flow of tourism to its normal levels, by participating in all international and regional trade events, and promotion campaigns.

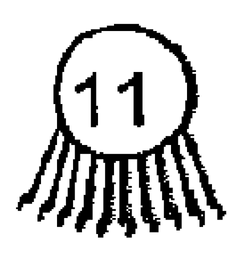
* Sponsoring and assisting with the organisation of the French National Travel Agents Association (SNAV) conference in Luxor in 1998. This had a strong positive effect on the restoration of French tourism to Egypt in record time.

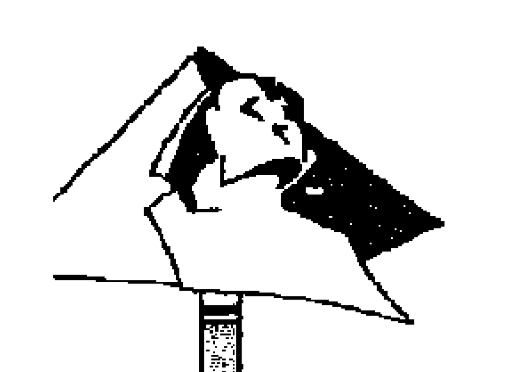
* Organising and sponsoring meetings with the Arab Hotels & Tourism Union, the World Tourism Organisation, the UFTAA board of directors.

*Commissioning and partaking in several research studies involving the importance of tourism to the Egyptian economy , the need to liberate aviation policies, the need to introduce legislative changes on the laws governing tourism in Egypt, and the development of correct pricing policies in Egypt's tourism industry.

* Developing the internal structure of the EFTC by revising its administrative structure and job descriptions for all positions and creating new positions for training and media communication.

Other activities of the EFTC included the organization of seminars and workshops dealing with current issues, such as pricing policies, the formation of coalitions in tourism, the need for legislative changes, as well as educational and training events.





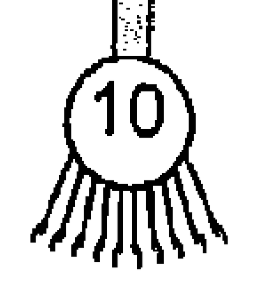
# GROWTH IN ACCOMMODATIONS

At the end of 1998, Egypt had about 83000 operating hotel rooms. In 1999 another 7718 rooms will enter service with an increase of 9.3 % and an investment value of 1.5 billion Egyptian Pounds.

The following table shows the relative distribution of hotel rooms in Egypt as of March 31, 1999 :

| A R E A | Rooms in Service | Rooms under construction |
|---|---|---|
| Cairo | 11327 | 1681 |
| Giza | 8425 | 2425 |
| Alexandria | 4592 | 528 |
| Luxor | 4309 | 1971 |
| Aswan | 2708 | 962 |
| Red Sea | 18731 | 13106 |
| South Sinai | 12697 | 21089 |
| North Sinai | 564 | 635 |
| Marsa Matrouh | 2226 | 719 |
| Other | 5633 | 3826 |
| Floating Hotels | 11713 | 4445 |
| **Total** | **82965** | **51378** |

Furthermore, the number of international and foreign hotel management companies operating in Egypt has reached 38 companies, managing 115 hotels with 38185 rooms.



# DEVELOPMENT OF THE TOURISM INDUSTRY IN EGYPT DURING THE YEAR 1998-1999

Despite the negative effect of the terrorist attack on tourists in Luxor in 1997, the decrease in the total number of tourists visiting Egypt in the fiscal year 1998/1999 was contained within 12.8% . This was largely due to the tremendous promotional effort undertaken by the tourism sector to overcome the effects of that tragic attack.

In 1998/99 Egypt received 3,454,000 tourists ,
The total tourism revenues were US$ 1,291,441,000
The total number of room/nights was 20,000,100
The average period of stay per tourist was 5.8 nights

**Statistically, the tourists visiting Egypt in 1998/99 came from the following sources:**

| | |
|---|---|
| Middle East | 28.5 % |
| Africa | 3.8 % |
| North America | 5.3 % |
| Latin America | 1.05% |
| Eastern Europe | 5.4 % |
| Western Europe | 51.2 % |
| Pacific East Asia | 2.1 % |
| South Asia | 2.6 % |
| Other | 0.05 % |

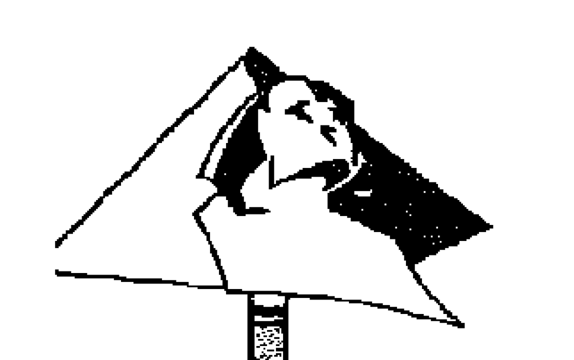
**Among the Western European tourists the leading nationalities were:**
1) Italy 2) Germany 3) United Kingdom 4) France

Of all tourist arrivals, 66 % were by air , 11.2 % by sea , and 22.8 % overland.

It must be noted also, that the statistics for the period January / June 1999 show a large increase in tourist arrivals and revenues. This is a result of the wearing off of the Luxor attack effects.

Projections for the coming fiscal year indicate sustained growth in all areas.

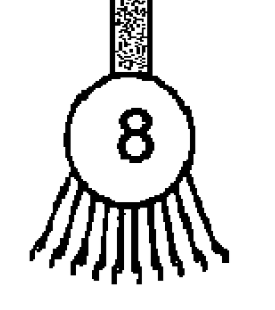




# TRANSPORT PROBLEMS

Needless to say, the flow of tourism to and within any country depends greatly on the adequacy and efficiency of the transport services available. The air transport problems facing the tourism industry in Egypt are mainly caused by the high degree of government regulation of that industry and the great favourism accorded to the country's official national carrier. The EFTC has commissioned the World Travel & Tourism Council (WTTC) to undertake a study on the issue, and the initial findings indicate the great need to liberate and deregulate the air transport industry in Egypt. This study will be used to gain government support for deregulation.

Surface transport problems, especially those related to the quality of roads and safety standards are also one of the main concerns of the tourism industry. The Egyptian Travel Agents Association is currently undertaking a major study aimed to develop systems resulting in improved safety standards in surface transport as well as better road management especially in heavy tourist traffic areas.



**In dealing with this problem the tourism industry together with the government have resorted to:**

* Establishing long term strategies and marketing plans.
* Using international marketing and promotion companies and specialists.
* Organising road-shows to prospective markets.
* Increasing Egyptian participation in international travel fairs and tourism conferences.
* Developing high quality , multilingual, promotional material for distiribution.

## PROBLEMS OF VARIETY & QUALITY

Considering the large number of natural and man-made attractions in Egypt, the variety of the tourist products offered is inadequate. This is largely due to the absence of the necessary infrastructure required to develop new tourist attractions and destinations in the country. Another major challenge facing Egypt is the great need to raise the standards of quality in all aspects of the different tourist products and services offered, to conform with international norms.

**In dealing with these issues the tourism industry is:**

* Driving the government to fund infrastructure projects in the potential tourist destinations, such as roads, airports, power and water plants, etc.
* Establishing standards governing the practice of tourism business activities in order to raise the standards of quality in doing business.
* Establishing training programs and facilities in all sectors of the tourism industry in collaboration with professional workforce development agencies.

## PRICING POLICY PROBLEMS

An issue of some controversy is the pricing of tourist products in Egypt, as some see that they are underpriced by comparison to their value, whereas others believe that they are adequately or even overpriced in view of the competition from other destinations and the quality of the product. However there is consensus that the pricing of the tourist product in Egypt needs to be made in a more systematic and studied manner.

The EFTC is planning to commission a study on the structuring of a pricing system for tourist products in every region of Egypt in the near future.





# PROBLEMS & ISSUES FACING TOURISM & DEALING WITH THEM

There are several problems and challenges that face the tourism industry in Egypt. These problems can become inhibitors of growth unless they are dealt with using the correct scientific approach. In general, these problems can be classified in five groups as follows :

* The fluctuations in tourism receipts (earnings).
* Marketing and Promotion problems.
* Problems related to the variety and quality of products offered.
* Pricing policy problems.
* Transport problems.

## THE FLUCTUATION OF TOURISM RECEIPTS

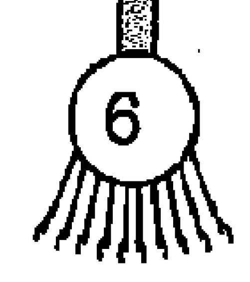
Periodically since 1981, Egypt has experienced a series of incidents that have negatively affected the flow of tourism to the country, causing drops in tourist arrivals and therefore tourism receipts. A pattern has developed after each incident whereupon the cycle starts with an immediate and severe drop in the flow of tourists lasting for a period of time, followed by a rapid surge in the flow of tourists, and later a level-out period of normal flow and gradual growth.

**Dealing with this problem invloves:**

* Taking this problem into account at the investment planning stage.
* Developing banking finance policies to deal with this problem ensuring the survival of business through the drop period, such as low-interest financing.
* Developing government policies to help businesses survive the drop period such as deferring utilities dues, taxes, and other fiscal dues until after the crisis period.

## MARKETING AND PROMOTION PROBLEMS

There is broad concensus that tourism to Egypt has not been promoted and marketed enough. This holds particularly true when we consider the strong need for marketing and promotion particularly to overcome the negative effect of disfavourable incidents that may occur .



# THE ROLE OF TOURISM IN EGYPT'S ECONOMY

Until recently, the importance of tourism to Egypt's national economy was a subject of some controversy. It was the opinion of some that the role of tourism is a relatively marginal one, accounting for no more than 2% of Egypt's GDP and only 1% of the national workforce , and that its only value is that it is a source of foreign currency ( $ 3.5 billion in 1996 ). This narrow-sighted view of tourism's role in our national economy is changing rapidly.

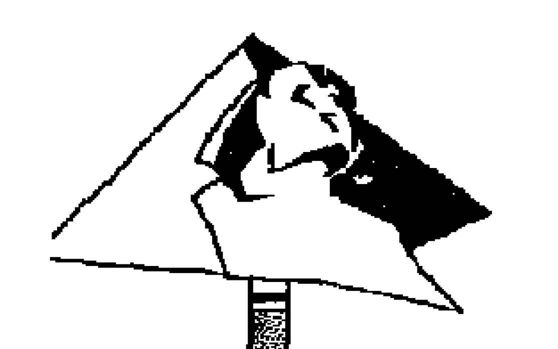
The new global view towards the tourism industry worldwide has prompted economists to re-evaluate the importance of tourism in national economies by measuring its impact on other national accounts, i.e. the indirect value added to the economy because of tourism expenditures.

In Egypt, two major studies were undertaken recently to measure the economic impact of tourism. One study was undertaken by the National Institute for Planning, and the other by the Egyptian Center for Economic Studies. Both studies revealed that the real value of tourism to Egypt's national economy is far greater than previously measured.

Given some minor variations, the studies show that tourism accounts for 11.3% of the GDP , 12.6% of the total employed workforce, and 19.1% of tax revenues.

As the tourism industry in Egypt rises to new horizons, growth stems in all sectors of the economy though linear and cross relations. And as one of the fastest growing segments of the Egyptian economy, tourism will continue to play an increasingly important role in the country's national economy .





# THE ROLE OF THE EFTC

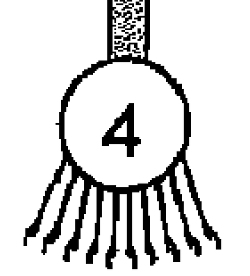
Since its founding in 1968, the Egyptian Federation of Tourist Chambers has been the consolidating force behind the Egyptian tourism sector , propelling it towards a continually growing role in the Egyptian economy, within the overall national strategies of economic development.

Within that framework, it falls on the EFTC to guard and defend the common interests of the tourism industry by developing strategic cooperation and joint planning between the different associations forming the EFTC , as well as coordinating efforts aimed at realizing the common goals.

The EFTC also works in close cooperation with all other governmental and non-governmental organizations involved in tourism planning and development, as well as performing the role of advocate to the legislative councils on the local and national levels.

To recapitulate, the role of EFTC includes :

* Advancing the position of tourism among the leading national industries.
* Improving the quality of the Egyptian tourism products.
* Achieving sustainable tourism in Egypt.
* Increasing the levels of tourism receipts and tourist arrivals.
* Improving the business climate for the Egyptian tourism industry.



# CHAIRMAN'S MESSAGE

Dear Colleagues

*This year, the Egyptian Federation of Tourist Chambers has developed its Annual Report to a new form, in an effort to make it an effective tool in the hands of all persons concerned with the tourism industry in Egypt, in an effort to consolidate the EFTC's role as an advocate to businessmen, government officials, legislators, and the media.*

*This year's report reviews the current state of affairs of the tourism industry in Egypt, as well as its predominant problems and concerns and how we at the EFTC are dealing with them.*

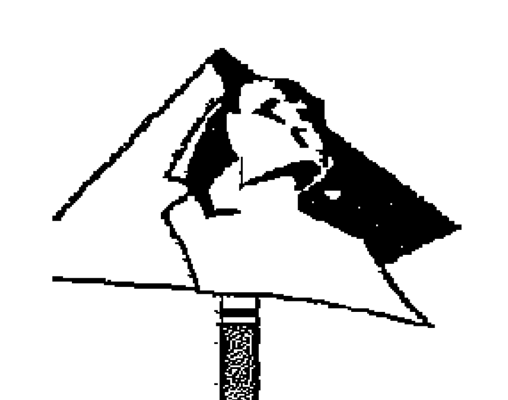
*This year's review also reports on the growth in Egypt's accommodation capacity, and on the EFTC's achievements overall.*

*We hope you will find this a useful tool for your planning and operations.*

Yours truly,

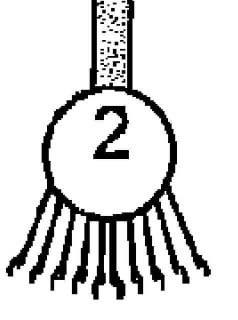
Egyptian Federation of Tourist Chambers

**Ahmed El-Maghraby**
Chairman



# CONTENTS






# The Egyptian Federation of Tourist Chambers

## THE EGYPTIAN TOURISM INDUSTRY

ANNUAL REPORT

1998-1999





# THE EGYPTIAN FEDERATION OF TOURIST CHAMBERS

## THE EGYPTIAN TOURISM INDUSTRY

## ANNUAL REPORT

## 1998 -1999



